الفلاح المصري ما بين الالتزام والاحتكار فى مصر فى العصر العثماني(*)

أ. د/ صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة دمنهور

المقدمة:

يؤلف الفلاحون ثلاثة أرباع سكان البلاد، فمصر ليست هبة النيل وحده، لأن النيل يشق طريقه فى أكثر من بلد، ولم تستطع إحداها أن تنشئ حضارة مثل الحضارة المصرية الخالدة، بل إن السواعد المصرية هى التى استطاعت الاستفادة من النيل وأقامت حضارتها على النحو المألوف الذى يجذب سكان العالم للتمتع بأهمية الآثار، والإقامة زمنًا بين بساط الطبيعة النضرة – فالعقل المصرى المبتكر وسواعد الفلاحين الدائبة على العمل هى التى روضت النهر وهذبته واستخدمته فى سبيل تدعيم الحضارة المستمرة. لم تنم عين الفلاح يومًا عن التربة الخصبة، ولم تتقاعس همته عن ممارسة الأعمال الشاقة، بل احكمت الرباط بين القوى البشرية وقوى الطبيعة فتشكلت مصر على النحو الذي نراه. ومما لا شك فيه أن الفلسفة الحديثة لمفهوم الفلاحة والفلاحين ستثمر خيرًا وكبيرًا لهذه البلاد. وهى فلسفة توثيق العلاقات

(*) مجلة "المؤرخ المصرى" عدد (٥٧) يوليو ٢٠٢٠، الجزء الثانى.

الإنسانية بين المنتج الحق وبين الأرض التى تخرج من باطنها الخير والبركات.

ومن لطائف فلسفة أجدادنا الفلاحين رأوا فى نهر النيل القوة الخلاقة التى أعطتهم أسباب الحياة والعيش الدائم فاتجهوا إليه، واتخذوا منه إلهًا وجعلوه معبودًا يتقربون إليه ويقدمون القرابين، وكان يُحلّو لهم أن يذوبوا بين أمواجه، وأن يقيموا بين تبره لا يعنون بمظاهر المدينة البرامة، نزعوا عن أنفسهم دثار الترف واللهو وتزووا برداء العمل الشاق، يعطون كما يعطى النهر ولا يبغون جزاءً ولا شكورًا – ينشدون الأناشيد – ويهزجون الأهازيج، وينثرون على ضفتيه حبات قلوبهم، كما ينثرون على تربته البذور ويغرسون الأشجار ويعرشون النبات، يفعلون ذلك فى ثياب الإحرام، الجلاليب الزرقاء، والوجوه التى لاحتها الشمس فاكسبتها اللون البرونزى الرابعئ، وأناملهم تنتقل من شجرة إلى شجرة، ومن فنن إلى فنن، ومن ثمرة إلى ثمرة، ومن زهرة إلى زهرة، فتجرى من بيعها أسباب الترف، والتعليم تقيم الفراديس النضرة على تربته الغراء. وهم سعداء بما يفعلون، ذلك لأنهم أطمأنوا على سر الحياة التى تعطى ولا تأخذ، تمنح ولا تمنع، تسعد ولا تشقى. تبسط ولا تقبض. يؤمنون بإنسانيتهم قبل أن يؤمنوا بذاتهم يرضون بشملة الألم المطروحة على أجسادهم الذاوية، وثوب القسوة يلفون فيه العذاب الدائم. وهم يشيحون عن صداقة الحاكمين، وينظرون إليها فى سخرية وتقزز، ويرونها حبة الدواء المسكن لا تمتد إلى أصل الداء.

والفلاح المصرى هو ذلك العامل الدائب على العمل، تحت وهج الشمس صيفًا وشدة البرد وتعاقب الغزاة والفاتحين، ويظل كما هو، فوق أرضه المحبوبة، يقلب ثراها، ويستخرج خبراتها، قانعًا بحظه راضيًا بعيشه منذ القدم(١).

والفلاح ساكن الريف، هو العنصر الذي سلمت فيه الخصائص، والمميزات القومية، ولم يؤثر فيها، إذ كانت تستمد ثباتها وأصالتها من طبيعة الحياة الريفية، فوق أرض النيل، وطابعها الزراعى، لا من عوامل طارئة، أو موجات عابرة.

وليس الفلاح طبقة من الطبقات، بل هو مجموع الأمة، إذ هو من حيث العدد، يقدر بثلاثة أرباع السكان، ومن حيث العادات والتقاليد، والصفات الاجتماعية يمثل البيئة الحقيقية، التى تشخص الأمة، وأبناؤه هم مادة الفئات الأخرى، من ضباط ومهندسين، وقضاة ومحامين ومعلمين... الخ فهذه الطبقات كلها نابعة من الريف، ومحتفظة بالكثير من خصائصه ومميزاته، وإن تغيرَّت ملامحها ومظاهرها. والفلاح يبدو صبورًا قنوعًا ألف الأرض وألفته، تتعاقب الفصول، وتمر الأعوام بالخير والشر، وهو صبور، قانع، دؤوب يستقبل الشمس فى الشروق، ويودعها فى الغروب، يظنه من يراه أقرب إلى الخمول والاستسلام، لكنه من وراء هذه المظاهر كلها، إنسان يتصف بأفضل الصفات الإنسانية، ويتميز عن سواه بأسمى الميزات وأنبلها[٢]. والفلاح عامل مهم، فى حفظ التوازن الاقتصادي والاحتماعي، وهو ينتج أكثر مما يستهلك، ولهذا يحفظ للدولة والأمة ما نسمية "تنفسًا منتظمًا" في ماليتها[٣].

ويقول هنري عيروط، وطالما خلط الناس بين الانتاج والمنتج، والعمل والعامل، والغلة والزارع، وهم لا يرون الفلاح نفسه، إذ يكون بعيدًا عن الأنظار وقت رؤيتهم للمخازن المملوءة بالغلال والمحاصيل. والفلاح متواضع، منكر لذاته، لا يشاهد عليه أحد تبرمًا أو شكوى إما لأنه لا يحسن الشكوى، ولا يظهر السخط والتبرم، وإما أنه لا يشعر بالضيق والسخط، ولا يحسهما الإحساس الكافي الذى يدفعه إلى التذمر والاحتجاج؛ لكن الأحوال أخذة فى التغير والتبدل، وقد بدأ الفلاح يعرف قدر نفسه، ويدرك مقدار الغبن اللاحق به، ويستيقظ بعد طول السكوت والاستسلام، وقد أخذت تزول الغشاوة عن الأعين، ويرى الجميع ما كان يلقاه الفلاح فيما مضى من غبن، وهضم لحقوقه، وما كان يعاينه من ظلم الدولة والأمة له، وتضييع لما يجب له من رعاية.

وقد جارى الشعراء الشعراء والفنانون هذا الظلم من عهد "فيرجيل" إلى عهد "جوزيف دى باسكيدو" إذ رسموا لوحاتهم عن الحرث، وعن جمال الحقول، وتناسوا رجل الأرض نفسه، تناسوا الفلاح، وجعلوا التفاتهم وعنايتهم إلى

المناظر وحدها، متجاهلين أو متناسين من كان صاحب الفضل فيها؛ وهو الفلاح مكتفين بإبرازه من خلالها، وهذا حجب لعنصر من أهم عناصر الحياة الريفية، وإخفاء لناحية جوهرية من نواحيها، إذ لا تكمل الصورة الحقيقية إلا بإبراز الفلاح صاحب الفضل فيها(٤).

والفلاح، بحكم وضعه الغريب بين المالك والأرض، يجد نفسه بين المطرقة والسندان، ولكنه أقرب إلى الأرض، منه إلى الملاك، وكلما ألحت عليه ضربات المالك ازدادت لصوقًا بالأرض وقد أصبح هذا الوضع ثابتًا لدرجة أن الملاك، إذا استولوا على الأرض، استولوا على الفلاح، وإذا استولوا على الفلاح استولوا على الأرض. وهكذا أصبح هذا الثبات، وهذه الوحدة، اللذين يحتفظ بهما الفلاح، يخلقان وحدة وثباتًا من نوع آخر. هما وحدة وثبات التربة المصرية، وتكون بين هاتين الكتلتين، ارتباط متين وتوازن تام، لا تنال منه الأحداث.

ذلك الاتصال الدائم بين الحقل والفلاح، وطول الامتزاج بينهما، وما نشأ عن ذلك، من آثار متبادلة، وما حدث من توافق وتخالف، أثناء الاتصال، كل ذلك جعل الصلة قوية بين الطبيعة والبيئة المادية، المعنى الواسع كما يقول الإنجليز، أى بين المناخ والضوء وماء النيل والطمى، والنباتات على شواطئه وفى واديه، وما يلى ذلك من رمال وفياف قاحلة من جهة، ومن جهة أخرى، الإنسان الذى يعيش فوقه، وبيئته الاجتماعية بالمعنى المحدود، أى الفلاح، ومعيشته الضيقة، فى حدود عاداته، وقراه المنكوسة، التى يعوزها النظام، حيث يعيش الناس، قريبين من الأرض التى يعرفونها بعيدين عن الحكومة التى لا يعرفونها، وأن الفلاح ليس ثمرة الريف، وربما كان العكس هو الأصح والأصدق أى أن الريف هو ثمرة عمل الفلاح(٥).

ومن المعروف أن سكان المدن، وعمال الصناعات أقل ارتباطًا بالأرض، والبيئة والعوامل الاجتماعية والسياسية هى التى تسود حياتهم، وهذا ما يجعل الجماعة أقل ثباتًا، ولكن أكثر تقدمًا وليس هى الحال فيما يتعلق

بالحقول، فطابع الأرض، يظل باديًا فى حياتهم.

ووادى النيل فى تناسقه، ووحدته وخصوبته يخلع هذه الصفات كلها على أبنائه من الفلاحين، فهم على مثل هذه الصفات نفسها، من تناسق، وتجانس، وخصوبة، وهاتان الظاهرتان وجدت على تواز وتساو، فى مجتمع الفلاح وفى رقعة الأرض(٦)، وقد تغلغل ماء النيل ورواسبه فى كيان الفلاح، وفى عمله، وروحه ومسكنه، وأصبح الفلاح يستمد فضائله ومساوئه، وسائر نعوته من هذا المنبع الفياض الخالد. ولقد غرس الفلاح نفسه فى تربة وطنه فزاد من خصوبتها حتى أصبح يقال أن مصر هبة الفلاح، كما أنها هبة النيل. واستمد الفلاح من أرضه، ما منحته إياه من ثبات، كما اتصف، بهذا السبب نفسه بالمادية والركود، فالسبيل إلى النهوض بالفلاح يستدعي أسلوبًا خاصًا مبنيًا على دقة الفهم وعمق الدرس(٧).

وكلمة "فلاح" معناها العامل لأن هذه الكلمة العربية التى أصبحت كلمة عالمية، تقرأ فى معاجم كل اللغات، هى مصدر بصيغة المبالغة من فعل "فلح" ومعناها حرث، وهو معنى يتضمن العمل والجهد بحسب المعنى اللغوى. والواقع أن الفلاح يمثل فى نظر الجميع "اليد العاملة" بل الأداة الأساسية التى تعتمد عليها الزراعة، وتمثل العمل، والدأب. وصورة الفلاح ترسم فى الذهن دائمًا فى إطار العمل والكد، والسقى، والغرس قبل أن تتمثل فى شخصه وملبسه ومسكنه، فقد هيأته الأرض والبيئة لهذا العمل وطبعته بطابعه(٨).

وأدوات الفلاح هى المحراث يقف بثقله فوق مؤخرة المحراث، وهو الجزء الذى فيه السلاح، ضاغطًا فوق هذا الجزء، وموجهًا حيوانات الحرث، حريصًا على أن تكون الخطوط مستوية، وهو يعرف كيف يوجه الحيوانات دون استعمال السيوط. والمحراث المصرى هو أفضل أنواع المحاريث بالنسبة لمصر(٩)، والزحافة وهى عبارة عن لوح من الخشب أو نصف جذع نخله تشق نصفين بالطول ويسمى (فلق)، وطول الزحافة من ثلاثة أمتار ونصف إلى أربعة أمتار. أما القصابة فيستخدمها الفلاح لتسوية الأرض حتى يمكن ريها

بسهولة، والجاموسة وكذلك الحمار من بين حيوانات الزراعة التى يعتمد عليها الفلاح أعظم اعتماد(١٠)، والجمل للحمل وعلى الأخص لنقل المحاصيل فى زمن الحصاد(١١)، والنطالة والطنبور والشادوف والساقية(١٢)، عاش الفلاح فى ذله وإستكانة، وألف ظلم الحكام والسادة وقسوتهم، فصار الخضوع عادة له. لا من فقر، بل من الظلم والقهر يسومه السادة المتسلطون حكم الطغيان، ويعاملونه كطفل يؤمر – وليس له حق المناقشة، ألف من الحكام جانب القسوة والشدة، فأصبح لا يعرف علاقته بم هم فوقه إلا على هذا النحو وإذا وجد من بعضهم جانب اللين استكثره، ورآه شيئًا يفوق ما ألفه أو تعوده،

أصبح لا يفهم الشفقة، ولا يعرفها لكثرة ما قاسى من الظلم والهوان، وما عومل به من الشتم والضرب والفظاظة. ليكن الفلاح سئ الطوية كافرًا بالعدالة مجانبًا للصراحة، والأمانة محرومًا من الكفاءة. ويعول هنرى عيروط قائلاً: "ليكن كل هذا صحيحًا، ولكن أليس من الصحيح أيضًا إننا لم نعلمه هذه الفضائل ولم نبذل أى جهد لدفع إنسانيته"(١٣).

وكثيرًا من العبارات التى يرددها القرويون فى مجرى أحاديثهم أو إتفاقاتهم، أو مساوماتهم يتضمن على المشيئة الإلهية، وعلى تسليم الأمر لله، وتشير إلى الجبرية والقدرية، ولكنها جبرية فيها جمال الرضى، ورحابة الإيمان والنية الصالحة(١٤).

ويلاحظ أن وضع الفلاح المصري القديم من الناحية الاجتماعية ليس بالوضع الكريم، الذى يشجعه على أن يزهو بشخصيته وينتفض لحقوقه كمواطن ولا هو بالوضع الكريم الذى يحرضه على أن يجهر كثيرًا بسخطه ويتبرم سريعًا بوضعه(١٥)، وكانت حقوق الفلاح هى مداركة الحكام فى الجنس واللغة والدين والتقاليد وطبيعة الأسماء، ولم يكن هناك قانون يقفل عليه طبقته، أو يحول دون ارتفاعه منها إلى طبقة أعلى. وكانت له أهلية قانونية تسمح له بالشهادة ورفع الدعاوى، وتسمح له السلطات بالتملك واتخاذ الجوارى شأنه فى ذلك شأن غيره من المواطنين إذا سمحت بذلك ظروفه الاقتصادية ولم يكن هناك تشريع يمنعه

من مغادرة قريته، وعلامات يوسم بها جسده لتثبيت تبعيته لأحد، وإذا كان عاملاً يعمل بأجر، وربما لم يلزم بالعمل إلا فى ساعات محدودة من النهار، ولكن الفلاح كان فى الواقع يخضع الخضوع المباشر لصاحب الضيعة وتسخير الدولة لأعمالها، وقد كان ارتباط الفلاح بعمله فى الأرض التى يتكسب منها رزقه هو أساس ارتباطه بمالك الأرض.

وكثيرًا ما صُور الفلاحون وقد أحنوا أمام السادة الملاك فى تواضع واسترحام وكثيرًا ما كان الفلاحون يهربون دائمًا من قسوة أسيادهم، وكان أغلبهم متدينًا يؤمن بالقضاء والقدر ويعتقد فى الكرامات ويرضى بالقليل، وكانت القناعة مبدأه.

والفلاح المصري فى عهد البطالمة، فقد حدث أنه تم تجفيف ما يزيد على نصف مساحة بحيرة موريس، ولم يبق إلا ما هو معروف باسم بحيرة قارون، ويتطلب ذلك عملية الإصلاح من خبرة هندسية وكفاءة عالية، وعلى ما أسهم به الفلاح المصرى بجهده وعرقه فى العمل فيها، إذ عملت الإدارة البطلمية على تهجير الفلاحين من المناطق المزدحمة فى الوادي إلى إقليم الفيوم(١٦).

وما يتصل بالزراعة والرعى والحاجة إلى الجهد البشرى. وقد لجأت الإدارة البطلمية إلى نظام السخرة، وكان نظامًا مصريًا فرعونيًا فسخرت الناس فى الحصاد وفى أعمال الجسور وشق القنوات وحفر المصارف، وكان الفلاحون فضلاً عن ذلك يلزمون بالعمل فى الفترة ما بين شهر يوليو حتى بلوغ الفيضان ذروته فى منتصف شهر أغسطس(١٧) وبعد أن يقوم الفلاح بتأجير الأرض وزراعتها بالحبوب الزيتية يلتزم ببيعها إلى الملتزم بالسعر الذى حددته تعليمات الملك بالنسبة لكل نوع من أنواع الحبوب الزيتية(١٨). ولا ينبغي للمزارع بعد سداد الإيجار والضرائب ما لا يكفي حاجته وحاجة أسرته(١٩).

أما الأرض والفلاح فى مصر الرومانية، فكان جامعو الضرائب تصل بهم قسوتهم فى سبيل جمع ضرائبهم إلى حد كانوا ينبشون قبر الفلاح الذى

مات دون أن يدفع ضرائبه، ويأخذون جثته من أجل إرغام أهله على دفع ما لم يدفع من الضرائب، أو يلقون فى الحبس الزوجة والأطفال وغيرهم من الأقارب، ويعذبونهم لكي يعرفوا منهم مكان إختفاء من هرب من دفع الضريبة. وهكذا هُجرت قرى ومدن بأسرها من أهلها(٢٠).

وبسبب اضطراب الأمن، وزيادة الضرائب التى تفرضها الدولة وزيادتها بسبب تجدد الحروب فى أنحاء الإمبراطورية يأس كثير منهم من جدوى المحافظة على هذه الأرض. فمنهم من هجر أرضه. وفر من قريته مع غيره من الفلاحين. ومنهم من تورط فى الاستدانة من كبار الملاك من أجل سداد ضرائب الدولة، وعجز عن دفع ديونه وفقد أرضه لدائنه المالك الكبير. ومنهم من تخلص من أرضه ببيعها بأبخس الأثمان. ومنهم من عجز عن ذلك كله فصادرت الدولة أرضه وباعتها بالمزاد العلنى، لأكثر الناس قدرة على الشراء وهم كبار أصحاب الأرض وأصحاب النفوذ أيضًا(٢١).

ونظرًا لأن مسئولية دفع الضرائب فى ذلك الوقت أصبحت مسئولية جماعية، أى أن جميع سكان القرية أو المنطقة تحملوا أى عجز فى مقدار الضريبة المقدرة، فقد كان من الممكن إرهاب أو تعذيب صغار الملاك حتى يدفعوا العجز المطلوب، ربما زاد الموقف سوءً أن الدولة حين ضاقت بفرار الفلاحين. سواء الأجراء أو المزارعين، من القرى هربًا من ضريبة الرأس أصدرت القوانين التى تمنع انتقال الفلاح من قريته(٢٢).

أما بالنسبة للفلاح فى مصر الإسلامية، فلما فتح العرب مصر فى أوائل عام ٢٠هـ/ ٦٤١م، أرسل عمرو بن العاص كتاب إلى الخليفة عمر بن الخطاب، أشار إلى الفلاحين الذين يقومون بحرث الأرض وبذر الحب، كما بين أهمية حفر الترع وعمل الجسور فى حياة مصر الزراعية(٢٣) والفلاح المصرى فكان إما مالكًا للأرض أو مستأجر لها أو مجرد زارع أو فلاح أجير يعمل فى الحقل بأجر يومي أو سنوي(٢٤).

وفى عهد الدولة الطولونية فرضت ضرائب كثيرة منها على الكلأ الذى

ترعاه البهائم سميت "المراعى" وضرائب على أشجار اللبخ والسرو والنخيل، عنى أحمد بن طولون بحماية الفلاح من ظلم الحياة وعسفهم حتى ينصرف إلى زراعتهم وهم مطمئنين(٢٥).

وقد قامت أول ثورة للفلاحين المصريين ضد الضرائب فى الوجه البحرى سنة ١٠٧هـ/ ٧٢٥م فى خلافة هشام بن عبدالملك وفى ولاية عبيد الله بن الحبحاب على الخراج(٢٦).

أما عن موقف المماليك من الفلاح المصرى ومدى احتقارهم له. فإذا صادف وارتقى رجل أصله من الأرياف إلى بعض وظائف الدولة الكبيرة غضب المماليك وصاحوا "ما كان فى مماليك السلطان من يعتمد عليه إلا هذا الفلاح" وإذا تجرأ أحد العوام على بعض المماليك صاحوا فيه "اخرص يا فلاح يا كلب" وإذا ولى أحد أمراء المماليك المتشددين على بعض الأقاليم، فإنه لا يسمح لأحد الفلاحين أن يلبس مئزرًا أو يركب فرسًا أو يتقلد سيفًا، أو حتى يحمل عصا مجلبة بالحديد. ويبدو أن هذه النظرة أثرت فى نفوس أهل الريف، حتى أصيبوا بالشعور بالنقص، ومن ذلك أن أحد علماء الأزهر فى القرن العاشر الهجرى تزوج قاهرية، فلما أقدمت أمه من الريف تنكر لها لئلا تعرف زوجته أن أمة فلاحة، وهددها بالضرب إن علم أحد أنها أمه(٢٧).

و الفلاحون فى العصر المملوكى، لم يكن لهم سوى العمل والسخرة ودفع الأموال وهم صاغرون، لذلك لم يكن عجبًا إلا أن يجد الفلاح فى ذلك العصر ما يستر به عورته، وأنه فى أفضل مأكولاته لا يأكل إلا الشعير والجبن القريش والبصل، ويشترون الكثير من حوائجهم ببعض الدجاج ونخال الدقيق، وأن "الغلال" معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف، الذين تزايدت فى اللذات رغباتهم، فخرب معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم بالبلاد.

ومما زاد حال الفلاحين سوءً، كثرة المغارم والمظالم التى حلت بهم من الولاة والحكام ليأخذوا منهم "غير العادة أضعافًا كذلك فُرض عليهم نظام المسئولية المشتركة فيما يستحق عليهم من أموال(٢٨).

ولم يسلم الفلاحون من أذى العربان وبطشهم، فكثيرًا ما أغاروا عليهم "مالا تفعله الخوارج" وحاول بعض السلاطين حماية الفلاحين من أذى العربان، فولوا بعض مشايخ العربان على القرى وبلاد الأرياف المجاروة لهم، ولكن الفلاحين فى هذه الحالة كانوا كالفئران تحت وصاية القط، لأن العربان انتهزوا الفرصة لينزلوا بالفلاحين مختلف أنواع العذاب باسم وصايتهم الشرعية[٢٩]. أما عن وضع الفلاح، فى ظل نظامى الالتزام، والاحتكار فلابد من شرحهما، وتطورهما، خلال العصر العثماني (١٥١٧- ١٧٩٨م) حتى وصول الحملة الفرنسية (١٧٩٨- ١٨٠١م) وعهد محمد على (١٨٠٥- ١٨٤٨م)، إلى أن تم إلغاؤه وطبق نظام الاحتكار ووضع الفلاح فى ظل هذين النظامين.

الالتزام

الالتزام فى المصطلح الإدارى والمالى العثماني، هو التعهد من قبل فرد أو عدة أفراد بسداد المال الميرى السنوى المربوط على قري أو جزء من قرية أو عدة قرى بسعر مبدئى تراوح بين ٤٠، ٤٠٠ بارة للفدان الواحد حسب جودة أرضه، ثم يطرح للمزاد فى أول شهر توت من كل سنة، نظرًا لسير الزراعة وفق الأشهر القبطية، مع ضرورة ذكر التاريخ العربى الموافق للقبطى فى وثيقة الالتزام، لأن السداد كان يتم حسب الأشهر العربية. على أن يأخذ لنفسه مقابل جبايته الأموال الأميرية جزءً من الفلاحين لا يزيد على مبلغ المال الميرى موضوع المزايدة، على أن يسدد أيضًا لخزينة الروزنامة ثلث المال الميرى مقدمًا بمجرد تسجيل الالتزام. ولقد أوجب نظام الالتزام إلى تقسيم القرية إلى ٢٤ قيراطًا، لا علاقة لها، بقراريط الفدان المعروفة، فقد يصل القيراط منها إلى عشرات الأفدنة، والملتزم هو المتعهد بدفع المال الميرى السنوى على ثلاثة أقسام تسمى: مال شتوى، أو ثلث أول؛ مال شتوى، موقوف إلى زمان صيفى، أو ثلث ثان؛ مال صيفى، أو ثلث ثالث[٣٠].

وكان الروزنامجى يسلم كل ملتزم تقسيطًا يذكر فيه المال الميرى الواجب سداده، واسم القرية أو القرى الملتزمة، وعدد قراريطها ومساحة هذه

القراريط. كما كان يسلم الملتزم تمكين ينص على ضرورة رعاية أرض الالتزام وأن يكون متسامحًا مع الفلاحين وألا يظلم أحدًا منهم". ثم يشفع هذين المستندين بنميقة، وهى وريقة لا بعدد حجمها راحة اليد، فيها أمر إلى الفلاحين، بأنهم صاروا من الآن فصاعدًا فى حوزة الملتزم، فعليهم الطاعة ودفع المال الميرى المطلوب منهم.

وعند تمام السداد – سداد المال الميرى – يتسلم الملتزم من الروزنامجى سندًا، وهو بمثابة إيصال المخالصة. وإذا مات الملتزم أثناء فترة التزامه، فى هذه الحالة، من حق وريثه أو ورثته أن يحلوا محله فى الالتزام. وإن رفضوا فمن حق مملوكه أن يحل محله على شرط أن يدفع للوريث أو التابع خلال الخمسة وأربعين يومًا التالية ليوم الوفاة، مبلغًا من المال لخزينة الروزنامة، يساوى جزءً من مائة جزء من المال الميرى المستحق عن سنة واحدة، يسمى الحلوان(٣١).

وإذا أراد الملتزم أن ينسحب من إلتزامه قبل نهاية السنة، لسبب ما فى هذه الحالة، عليه أن يتنازل عن الالتزام لشخص آخر من أقربائه أو لشخص غريب على شرط أن يظل المنتفع الجديد على قيد الحياة لمدة ٤١ يومًا بعد التوقيع على التنازل خلال أربع وعشرين ساعة من وفاة المالك وإلا آلت حصة الالتزام إلى الدولة، وأن تُحصل ضريبة ميراث تتناسب مع قيمة الحصة كما تضمن هذا المرسوم، ضرائب أخرى هى ضرائب وفاة، وضريبة على الدائنين الذين يدعون حقوقًا؛ والذى كان يسمى فى ذلك الوقت مصالحة.

لم يكن الملتزم ليقيم بين فلاحى التزامه طيلة السنة، رغم منحه أرضًا داخل الالتزام تبلغ مساحتها عشر مساحة الأرض الملتزمة ويزرعها لحسابه ويتمتع بريعها حتى لا يضطر إلى إرهاق كاهل الفلاح بطلب أية زيادة على دخله الذى لا يجب أن يتعدى حجمه حجم مبلغ المال الميري وتسمى هذه الأرض أرض الوسية.

كان الملتزم يذهب إلى أرض الالتزام، أو بالأحرى إلى أرض الوسية

مرة أو مرتين فى السنة لبضعة أيام للإشراف بنفسه على بيع محصول الوسية ثم يعود إلى مقره فى القاهرة أو فى أية عاصمة من عواصم الولايات المصرية. لذلك فقد كان فى حاجة إلى الاستعانة بموظفين هم من أهل القرية، وهم: الوكيل، والخولى، والكلاف، والسقا، والمشد، وغيرهم(٣٢).

أما بالنسبة للتزام إبان الحملة الفرنسية فإنه فى أوائل أغسطس ١٧٩٨، ثبت نابليون الملتزمين فى التزاماتهم بعد تسجيل سنداتهم "تقسيطاتهم" ليضمن تأييدهم للعهد الجديد. وليؤمن دفع الضرائب فى قراهم. وعلى كل حال فقد ضم ثلثا أراضى مصر التى كانت بأيدى المماليك، إلى أملاك الدولة لصالح الجمهورية الفرنسية، وأدارها موظفون فرنسيون إدارة مباشرة. وكان يقوم على جباية الضرائب أقباط يشرف عليهم مفتشون فرنسيون، ولكن برغم استخدام القوة العسكرية، فإن الفلاحين كثيرًا ما كانوا يتهربون من مطالب الضرائب، نقدية كانت أم عينية.

وناقش "الديوان العام" فى يومي ٤ و٢٠ أكتوبر ١٧٩٨، وحضره ممثلون عن كل أجزاء مصر، وأن الحجج المؤيده والحجج المعارضة لإنهاء نظام الالتزام القائم على منح امتياز تحصيل الضرائب، قد نُوقشت، وأنه تقرر فى النهاية أن يحصل الملتزمون، الذين كان قد انخفض عددهم على أى حال، تعويضًا عن فقدان امتيازهم على حق امتلاك أراضى أواسيهم(٣٣) فى أملاك المولى، وضرائب على المعاشات، والهبات وبيع الأرض، والقضايا المدنية والجنائية، والشهود، والسفر والميلاد، والعقود وتحصيل الإيجارات. وكلف عدد من المشايخ بوضع تقرير عن قانون المواريث. وقدم المشايخ تقريرهم إلى الديوان، وتم مناقشته، وتم إقرار قانون المواريث بالإجماع، واتخذ قرارًا بشأن ضريبة الأملاك، فقسمت الأملاك إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى تدفع ثمانية ريالات فرنسية، والثانية ستة ريالات والثالثة ثلاثة ريالات، وأعفيت من الضريبة العقارات المؤجرة بأقل من ريال فى الشهر.

وقد قام مينو بإصلاحات لإدخال شامل فى نظام ضرائب الأرض

وكانت خطته تتضمن النقاط الآتية[٣٤]:

١- إلغاء كل الضرائب القائمة المفروضة على الأراضى (الميرى – الفائض – المضاف – البرانى وغير ذلك.

٢- جباية ضريبة واحدة، تتحدد نسبتها على أساس عدد الأفدنة فى القرية وتوزع الأرض التى تفرض عليها الضريبة.

٣- تقسيم الأراضى إلى ثلاث فئات، عالٍ، وسط، دون.

٤- تضم فئة الضريبة الاستحقاقات الاضافية التى يدفعها الفلاحون للملتزمين والمشايخ والكتبة، وغيرهم من صغار الموظفين لإصلاح الترع وغير ذلك من الخدمات.

٥- يحدد المراقبون فى الأقاليم عدد ونوع فدادين كل قرية، وبعد عقد اجتماع يحضره الفلاحون، يبلغونهم بالقدر الإجمالى المطلوب من القرية، وعندئذ يستطيع كل حائز للأرض أن يحسب القدر الصحيح المستحق عليه طبقًا لمقدار ونوع الأرض التى يزرعها، وبعد أن يدفع ذلك القدر، لا يُطالب بأن يدفع لأحد شيئًا.

٦- تعهد الجنرال بألا يزيد مقدار الضريبة على الإطلاق وبأن ينقصها فى سنوات الفيضان الضعيف عندما تكون الأراضى "شراقى" (أى لا يرويها النيل) بشرط أن يسرع الفلاحون فى دفع الضريبة الصحيحة، وإلا حُصلت الضرائب بمساعدة العسكر. وتتحمل القرية النفقات الإضافية المرتبة على إرسال القوات.

٧- تقسم الضريبة الكلية إلى أربعة وعشرين جزءً، يخص ١٢/ ٢٤ منها لخزانة الجمهورية الفرنسية، ويدفع ٢٤/٣ للمشايخ، و٢٤/١ لتغطية نفقات أعمال الرى، بما فى ذلك أجور الفلاحين، الذين يستتبع دفعهم بما فى ذلك ألا يُطلب منهم القيام بالسخرة أو العمل المجاني لهذا الغرض، و٢٤/١ لتغطية مرتبات جباة الضرائب ويئول ٧/ ٢٤ إلى الملتزمين

كتعويض طبقًا لعدد الأجزاء [القراريط] التى تكون من نصيب كل ملتزم فى القرية. وهذا القدر الأخير إما أن يذهب إلى خزانة الجمهورية فى حالة القرى التى تملكها الجمهورية، يدفع سنويًا للملتزمين على صورة معاش. وطبقًا للمشروع، حرم الملتزمون من حق جباية الضرائب فى القرى، كما حرم عليهم التدخل فى شئون القرية الإدارية أو القضائية. على أنه كان بوسع الملتزمين أن يلجأوا إلى خطة أخرى تعطيهم حقوق الملكية الكاملة لما فى حوزتهم من أراضى "الوسية" بدلا من معاش ٧/ ٢٤.

٨- تصبح الأرض التى يحوزها الفلاح ملكًا له، ويكون له حق التصرف فيها كما يشاء.

٩- تخضع كل الأراضى للضريبة، سواء أكانت أراضى "وسية" يحوزها الملتزمون، أو أراضى "أثر" يحوزها الفلاحون.

١٠- تلغى الضرائب الخاصة التى تُجبي عينًا فى الصعيد، فيما عدا الضرائب المفروضة على قرى معينة.

١١- لا تُفرض ضرائب على "الرزق" أو "الأوقاف" الموقوفة على مساجد أو مؤسسات دينية بشرط أن تسجل العقارات على الوجه السليم. ويكون تسجيلها مجانيًا. وتصادر الجمهورية كل الرزق والأوقاف التى لا يتم تسجيلها حتى تاريخ معين.

١٢- يُعين للقرى مشايخ يشرفون على جباية الضرائب من الفلاحين، وأقباط يكونون مرؤوسين لهم. ويتحمل المشايخ المشرفون – بالإضافة إلى ذلك – مسئولية دفع المبالغ المقدرة فى الخطة للمتلزمين والمشايخ الأخرين.

وكان مقررًا أن يتم تنفيذ هذا المشروع الشامل للإصلاح الضريبى بعد القيام بمسح جديد، لتحديد مقدار ونوع الأرض المزروعة فى مصر على وجه الدقة. وعلى ذلك تكونت لجنة مساحة وأعلن أن عملية المسح على وشك البدء.

ولسوء الحظ لم يقدر لعملية المسح أن تخرج إلى حيز التنفيذ، لأن الإعلان نُشر فى ليلة معركة كانوب التى نشبت فى ٢١ مارس ١٨٠٢. وضعت الهزائم العسكرية التى لحقت بالقوات الفرنسية فى تلك المعركة حدًا للمشروع بأسره(٣٥).

وكان لبعض فلاحى الالتزام مساحات زراعية صغيرة يقال لها أرض الأثر، يعيشون فوقها، ويقومون بخدماتها ويزرعونها لحسابهم، ولكنهم لا يستطيعون التصرف فيها ببيع أو هبة أو تنازل أو إيجار ولا تورث لذرياتهم من حيث هى أرض، وإنما يتوارثون حق زراعتها والتصرف فى منتجاتها فقط. وكانت هذه الأرض تملكها عائلات نشأت عليها ودأبت على زراعتها أبًا عن جد، ولكن عند مسح الأراضى الزراعية فى مصر فى أول الحكم العثمانى، لم تستطع هذه العائلات إثبات ملكيتها بأى سند كتابي لطول العهد، ولكنها أثبتت ملكيتها بشهادة الشهود.

ويقول إبراهيم المويلحى بأن هذا الإجراء يمكن إضافته إلى حسنات النظام العثمانى فى مصر قبل تشويهه. إذ كان فى مقدور الحاكم العثمانى نزع ملكية مثل هذه الأراضى(٣٦). ومن حسناته أيضًا أنه منع الملتزم من طرد الفلاحين من أثرهم إن عجزوا عن دفع المال الميرى المربوط عليهم. ولكن الملتزم تجاهل هذا النص أيضًا وراح يعاقب الفلاح المماطل بطرده من أثره عقابًا له.

وعندما علم الوالى العثماني مسيح باشا بهذا الظلم فى سنة ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م بعدم تعدى الملتزم على أثر الفلاح إن عجز عن تسديد المال لعجزه عن زراعة أثره، وبإرغام كل من الملتزم والكاشف على مساعدة الفلاح على الزراعة، بمده بالبذور اللازمة على أن يقيدا قيمتها فى دفتر الشاهد ليسددها الفلاح بعد بيع محصوله.

وكان ملتزمو الأرض أربع فئات لم ترحم فئة منعها الفلاح لأن حب المال طغى على نفوس أصحابها وهذه الفئات هى(٣٧):-

١- العسكر التابعون للأوجاقات السبعة.

٢- البكوات المماليك.

٣- شيوخ الأزهر.

٤- الخواتين: وهى جمع تكسير عربى لكلمة خاتون التركية ومعناها: سيدة أى السيدات الملتزمات.

وكانت المرأة تدخل مزاد الالتزام، وتفوز وتسجل اسمها فى دفاتر الروزنامة وتعين المستخدمين اللازمين لها، من القائمقام إلى السقا، وتحاسبهم وتزور أرض الالتزام وتهدد هذا وتنهر ذاك، وتشهد ضرب الفلاحين المماطلين وتتسلم الأموال فتأخذ نصيبها وتعطى الدولة نصيبها وتأخذ المخالصات.

يتضح أن الأنظمة الإدارية والمالية ونظام الأراضى لم تمنع الفلاح من حق امتلاكه الأرض، بل أوصت بحسن معاملته وعدم التعرَّض له بالأذى والظلم، ولم تفرض عليه أية ضرائب إضافية السابق ذكرها.

ولكن الفلاح، أراد بجهله أن يشترى رضى الملتزم والكاشف وأعوانهما بالهدايا التى اتخذت صفة العادات وانتهت بأن أصبحت ضرائب إضافية اتخذت وانتهت بأن أصبحت ضرائب إضافية اتخذت الصفة الرسمية فى سجلات الروزنامة.

وأستبدت كل طبقات المجتمع بالفلاح، وأذاقته الذل والهوان.

- الطبقة الحاكمة الغريبة عنه بجنسها، الأجنبية عنه بلسانها، من جنود الأوجاقات وبكوات المماليك.
- طبقة هداة الناس، ودعاة العدل والإنصاف من شيوخ الأزهر وعلمائه.
- طبقة النساء صاحبات الرقة والنعومة.
- طبقة بنى جلدته من الفلاحين أعوان الملتزم(٣٨).

وأصبح نظام الالتزام المشوه، نظامًا كئيبًا، قطع صلة الود والمصلحة المتبادلة بين الفلاح والملتزم، وكانوا مع الملتزمين أذل من العبد المشترى، فربما كان العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه أو ضربه. أما الفلاح

فلا يمكنه ولا يسهل به أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب، وإذا هرب إلى بلدة أخرى، واستعلم أستاذه مكانه، أحضره قهرًا، وزاده ذلاً ومقتًا وإهانة. وكان من طرائفهم إذا آن وقت الحصاد والتخضير، طلب الملتزم أو القائمقامة الفلاحين فينادى عليهم الخفير أمس اليوم المطلوبين فى صبحه، بالتبكير إلى شغل الملتزم. فمن تخلف بعذر أحضره الفقير أو المشَّد وسحبه من شنبه أو أشبعه سبًا وشتمًا وضربًا، واعتادوا ذلك، بل يرونه من اللازم والواجب. الفلاح قد استمرأ حياة الذل والهوان فأصبح لا يخدم الملتزم الذى يعاملة معاملة إنسانية. هكذا ارتضى الفلاح لنفسه الهوان، وهبط إلى الدرك الأسفل من الهيئة الاجتماعية خلال العهد العثماني[٣٩].

أما فى عهد محمد على، فقد ألغى نظام الالتزام، واتصل اتصالاً مباشرًا بالفلاحين، وبسط عليهم حمايته ولقد شعر الفلاحون بهذا الإنقلاب، فبعد أن كانوا مع الملتزمين أذل من العبيد، صاروا يواجهونه بقولهم "أنتم ايش بقالكم فى البلاد، قد انفضت أيامكم إحنا صرنا فلاحين الباشا[٤٠].

وبدأ هذا الإلغاء فى مراحل، حيث طلب فى عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م بفائض من الملتزمين والفلاحين، وضج الملتزمون، واستقر الحال بشرط أن يكون ثلاثة أرباعه على الملتزمين والربع على الفلاحين، وتحديد قيمة الريال بثلاثة وثمانين نصفًا، ويقبضه باثنين وتسعين وحق الطريق، عن كل مائة ريال خمسة أنصاف[٤١] وفرضت أيضًا ضريبة إضافية على البلاد والقرى والتجار، ونصارى الأروام والأقباط والشوام والنساء والملتزمين وقدرها ستة آلاف كيس[٤٢].

واستولى فى عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م على نصف فائض الملتزمين، وتم تحصيله من المزارعين[٤٣] وطلب من الملتزمين دفع ميرى عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م[٤٤].

وأصدر أمرًا بالاستيلاء على نصف فائض الملتزمين فى عام ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، وفرض ضريبة على الرزق الإحباسية المرصودة على

المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقة، وطلب من الملتزمين ضرورة تقديم سند يثبت وضع يده عليها وإذا لم يحضر خلال أربعين يومًا، يرفع عنه، ويدفع حلوانًا جديدًا، وقرر على كل فدان عشرة أنصاف، واستغاث الملتزمون والملتزمات بمشايخ الأزهر[٤٥]. وقد أخذ محمد على على عاتقة الإنفاق على المساجد والخيرات التى من أجلها أُرصدت أطيان الرزق، وعلى هذا كان محمد على بمثابة الناظر على أطيان الرزق الموقوفة، وهذا مشروع فى الإسلام، كما أنه نظم أحوال الوقف بما يتفق مع مصلحة الوقف بمصلحة الدولة فأعطى معاشًا لكل من أثبت أحقيته فى تلك الأطيان، وأخذ على عاتقة الانفاق على المساجد والخيرات تنفيذًا لأغراض الوقف، وأفاد الحكومة بفرض الأموال الأميرية على تلك الأطيان، وبإدارتها من الوجه الزراعية كيفية أراضى القطر[٤٦].

وبعد حادثة القلعة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، استولى على ما تبقي من الأطيان الأميرية المعروفة باسم إطلاق وهو ما كان مخصصًا لخيل الباشا[٤٧].

هكذا استولى محمد على على الأطيان، وبدأ بناء نظامه الاقتصادى على هذا الأساس. وقد كانت مساحة سنة ١٨١٣، ناسخة بنظام حيازة الأطيان الذى كان قائمًا فى مصر من قبل ونهاية لذلك الإنقلاب الذى قام به منذ سنة ١٨٠٨م[٤٨].

وبعدها أمر إبراهيم باشا، حاكم الصعيد فى عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م بالاستيلاء على أطيان الرزق الإحباسية المرصدة على المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج ووظائف المدرسين والمقرئين وغير ذلك، ولم تنته السنة التالية إلا وكانت الحكومة قد استولت على أطيان الرزق[٤٩] وأشيع فى عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م أنه سيرد حصص الأرزاق الإحباسية إلى أصحابها بمناسبة انتصاره على الوهابيين فى الحجاز، وذهب الجميع مستبشرين بذلك ولكنه طردهم[٥٠] ووعد بصرف المال الحر وساءت حالة الملتزمين المالية وتم صرف نصف الفائض[٥١].

١- أرض الأثر:

كان باستطاعة الفلاح أن يبيع أو يهب أرضه "الأثر" لفلاح آخر فيما عدا مصر الوسطى، حيث كانت توجد دائمًا أرض تزيد على عدد الزارعين. يضاف إلى ذلك أنه فى حالة عجزه – لأى سبب – عن زراعة أرضه كلها، أو إن احتاج قرضًا، كان باستطاعته أن يلجأ إلى نوعين من الإجراءات: فطبقًا للنوع الأول المعروف باسم "الفاروقة" (نوع من الرهن). كان الفلاح يؤجر أرضه لفلاح آخر إلى أن يستطيع رد القدر الذى قبضه وعندئذ يستطيع استرداد أرضه – وفى حالات البيع والهبة والفاروقة هذه كان يجب أن يوثق القاضى انتقال الأرض من شخص إلى آخر. أما النوع الثانى من الإجراءات فلا يحتاج إلى توثيق من القاضى، حيث كان يتم بين اثنين من الفلاحين. فيؤجر فلاح إلى آخر استعمال أرضه "الأثر" لسنة واحدة، ترد بعدها إلى الحائز الأصلى(٥٢).

وأبقى نابليون على أراضى الأثر فى حوزة الفلاحين على أن تؤجر الأراضى الموقوفة على مؤسسات دينية لمدة تسع وتسعين سنة. كما نوقشت نسبة الضريبة الواجب فرضها على كل الأراضى(٥٣).

٢- أراضى المسموح

عندما أتم محمد على مساحة الأرض الزراعية أعطى مشايخ القرى أطيانًا أعفتها الحكومة من الضرائب عُرفت باسم مسموح المشايخ فى مقابل الخدمات التى يقومون معها للحكومة والأعباء التى يتحملونها فى استضافة عمالها الذين يمرون بالقرى أو ينزلون بها، وكذلك خُصص لبعض الأعيان الذين يقومون بإطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب وحددت مساحة أطيان المسموح بنسبة ٤ أو ٥ أفدنة عن كل ١٠٥ فدان من أطيان المعمور بالقرية أما كبار المشايخ المعروفين "المقدمية" فهو غلاء خُصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضى القرية(٥٤) وكان لهم حق الانتفاع بأطيان المسموح مدى حياتهم فإذا مات المنتفع كان المسموح من حق أولاده ما داموا يتولون مهمة الضيافة، وإذا كان

أولاده لا يستطيعون القيام بواجبات الضيافة؛ فإن أطيان المسموح الخاصة به تضاف على الضريبة بأعلى ضريبة منها، وذلك ابتداءً من عام ١٨٤٣[٥٥].

وبعد أن تمكن محمد على من اسقاط الالتزام، وزع الأرض على الفلاحين، وأعطيت لكل أسرة مساحة تتراوح ما بين ٣- ٥ أفدنة لزراعتها فى مقابل دفع ما عليها من الضرائب[٥٦]، وأعطتهم اللائحة التى صدرت فى ٢٣ ذي الحجة عام ١٢٦٣هـ/ نوفمبر ١٨٤٧ حق رهن الأرض أو التنازل عنها للغير بموجب حجة شرعية أو أمام شهود، كما نصت على أنه لا يمكن انتزاع الأرض من وضاع اليد عليها إلا إذا كان غير قادر على زراعتها وأداء خراجها، وأباحت له استرداد الأرض متى دفع ما عليه من متأخر الخراج، فإذا ترك الفلاح أرضه الأثرية وهرب، تعيده الحكومة إليها وترغمه على زراعتها. وكان لابد أن يثبت كل تصرف فى إطار تلك اللائحة فى سند مدموغ يرجع إليه عند وقوع أى نزاع حول الأثر[٥٧].

واستغل بعض المشايخ نفوذهم الطاغى فى إرهاق الفلاحين بشتى أنواع الطرق وابتزازهم بغرض الرشاوى أو اختلاس الأموال التى تُورد للإدارة[٥٨].

وقد ظهر مدى مدة نفوذ المشايخ وقدرتهم على طرد بعض الأهالى من القرى للاستيلاء على أراضيهم قهرًا، فشيخ قرية من قرى أطفيح أجبر أحد الفلاحين وأقاربه واستولى على ثلاثة وثلاثين فدانًا. واستولى شيخ قرية "بنى سند" بإقليم منفلوط على أطيان الأهالى، كما تعرض الفلاحون لمصادرة أراضيهم من جانب كبار الموظفين مثل: إسماعيل بك الذى استولى على سبعين فدانا فى الجزيرة بقنا، ثم استولى أيضًا على واحد وثمانين فدانًا من أجود الأراضى فى الجزيرة فى أواخر أيام محمد على[٥٩].

ولم يقتصر الأمر على اغتصاب الأراضى الزراعية، بل تعدى ذلك المحاصيل الزراعية التى هى ملك للفلاح فقد قام بعض المشايخ بالاستيلاء عليها لأغراضهم الشخصية وليس لصالح الحكومة، فشيخ قرية سلمون بإقليم المنوفية، اغتصب محصول القمح من أحد الأهالى، دون أن يدفع له أى مبلغ،

كما استولى بعض المشايخ على النخيل والسواقى قهرًا[٦٠].

ولم يمارس المشايخ استغلال النفوذ والاستيلاء على الأراضى فى دائرة نفوذهم الإدارى بل تعداها إلى القرى المجاورة، فبعض المشايخ كانوا يتعدون على مسموح المشايخ فى القرى الأخرى[٦١]. كما قام بعض الصيارفة بأخذ المحاصيل من الأهالى بنصف الأسعار المحددة سلفًا من قبل الحكومة فيأخذون الفول من الأهالى بسعر ٤ قروش ويوردنه للحكومة بـ ٨ قروش ويأخذون فرق الأسعار، كما استولى شيخ قرية "ديموه السباخ" على أجور الفلاحين المكلفين بحراسة الجسور عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م، علاوة على بذور الكتان والقطن والمسلى[٦٢].

٣- أرض العُهد

أدى العبء الضريبي المتزايد على الفلاحين إلى إعسار القرى بأكملها وتراكمت الأموال على قرى أخرى، وأمام حاجة محمد على المستمرة للمال لجأ إلى نظام جديد فى جباية الضرائب هو نظام العهد. ففى ١٩ محرم عام ١٢٥٦هـ/ ٢٣ مارس ١٨٤٠م، أصدر أمرًا يقضى بإلزام كبار الموظفين والضباط الذين اغتنموا خلال عملهم فى خدمته بأخذ البلاد التى أعسرت عهدًا. ولم يكن فى وسع هؤلاء عصيان أوامره، وإن تم ذلك على غير رغبة منهم. ولا يختلف نظام العهد كثيرًا عن نظام الالتزام فالعهد امتياز كان يمنح لشخص يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير أن يعطى المتعهد جزءً من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول ويرى البعض أن هذه الأرض كانت معفاة من الضرائب[٦٣].

وقد اشتكى عبدالله من قرية زعفران بالبحيرة من أن شيخ قريته أخذ من الفلاحين الذين يشتغلون بترعة المحمودية مبلغ سبعين ألف بارة، كما أخذ من الذاهبين للجسر والمشتغلين فى الخدمات الأخرى سمنًا ومأكولات أخرى[٦٤].

ووصل تعدى بعض شيوخ القرى إلى إجبار الزوج على تطليق زوجته

كرهًا، وضربه وحبسه مدة ثلاثين يومًا وبعضهم أجهض زوجة أحد الفلاحين بعد حمل ثمان شهور، وتزوجها شيخ القرية.

أما عن موقف محمد على تجاه هذه التجاوزات، كان حازمًا حريصًا على دفع الأذى عن الأهالى. بل كان عنيفًا فى بعض الأمور موقعًا العقوبات على مرتكبيها بعد رد الحقوق إلى أهلها. بأن يأمر بتأديب مرتبكى مثل هذه التجاوزات وعزلهم من مناصبهم وتعيين أخرين بدلاً عنهم(٦٥).

٤- الابعاديات

كانت الأبعاديات تمنح أحيانًا بشرط عدم تأجيرها وأحيانًا أخرى بغير شروط. لكن جميعها تمنح "رزقة بلا مال" أى معفاه من الضرائب. وفى ٢٧ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٨٢٧م صدر أمر عال بتوريث الأبعاديات ثم ما لبث أصحابها أن منحوا حق ملكيتها كاملة وذلك فى ٥ محرم ١٢٥٨هـ/ فبراير ١٨٤٢م(٦٦)، وأعطى لهم حق البيع والشراء والتنازل والرهن. ونص على إعطاء أصحاب الأباعد تقاسيط حديث من الروزنامجة غير مقيدة، بشرط، ينص فيها على أن الأرض منحت لهم "رزقة بلا مال إلى ما شاء الله تعالى" فتم بذلك تدعيم الحقوق التى اكتسبتها تلك الطبقة الجديدة(٦٧).

٥- الجفالك

إلى جانب الأبعاديات منح محمد على لنفسه ولأفراد أسرته مساحات واسعة من الأراضى، وكانت البداية منح الجفالك ضيعة محمد على فى شبرا التى تم الاستيلاء عليها عام ١٨٠٩، حين أمر محمد على ببناء سواقى على شاطئ النيل من القاهرة إلى شبرا لإنشاء حدائق على الطريق إلى قصره هناك، كما صادر أراضى القرى المجاورة حتى بركة الحاج، وأول المنح من الجفالك كان أمرين أصدرهما محمد على فى ٢٦ رجب عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، أولهما بمنح ابنته زينب هانم ١٠،١٩٩ فدانًا بإقليم المنصورة من أصل زمام تلك النواحى البالغ ١٢١٨٦ فدانًا بعد استبعاد الأبعادية وقدرها ١٩٠٧ فدان والرزقة

المخصصة للمساجد والأضرحة وقدرها ٧٨ فدانًا، وثانيهما فكان بمنح كريمته الأخرى خديجة هانم ١٠١٠٢ فدان نواحى ميت سندوب وشبرا البهو والمخزن ومزرعة بلجاى وأبو داود العنب ودردة بإقليم المنصورة من أصل زمامها البالغ ١٢٥٨٢ فدانًا استبعاد الأبعادية وقدرها ٢٣٩٢ فدانًا والرزقة المخصصة للمساجد والأضرحة ومساحتها ٨٧ فدانًا، ثم توالت المنح بعد ذلك وكانت الجفالك تمنح رزقة بلا مال(٦٨).

وقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شورى المعاونة حتى عام ١٨٤٣ حين أُنشئ لها ديوان خاص عرف باسم "ديوان الجفالك والعهد السنية"، ووضعت لائحة خاصة به حددت نظامه المالى وعلاقاته بفروعه المختلفة فى الأقاليم، وبالدواوين الأخرى. كما حددت اللائحة نظام زراعة الجفالك، وكيفية معاملة الفلاحين واختصاصات موظفى الديوان(٦٩).

ولما كان الفلاح خوَّافًا بطبيعته وجاهلاً وغير مُعد للكفاح ضد ظلم وعسف فئات الملتزمين، فقد ظن المسكين من الحكمة شراء رضى الملتزم بتقديم هدية له، وتكررت هذه الهدية فأصبحت عادة؛ تثقل كاهل الفلاح، وراجت هذه الضرائب الإضافية تزداد سنة بعد أخرى حتى وصلت إلى ١٩ ضريبة فى إحدى قرى المنوفية(٧٠).

بالإضافة إلى نزلتى الكاشف، وهى نزلة الصيف والشتاء، وهى عادة عندما يمر بالقرية، لابد من تقديم الأكل والشرب والتقاديم، وهى الهدايا، وبمرور الزمن أصبح من حق الكاشف أن من كل قرية كبيرة يمر بها، أغنام، وشعير، ودجاج، وسمن، وكشك، وبرغل(٧١).

وعلى الرغم من تحديد قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان سليمان القانونى عام ١٥٢٥، بأن يحصل الكاشف من الفلاح خروف واحد، وإذا لزم الأمر تدفع كل قرية (عشر بارات) أى ما يعادل عشرين عثمانيًا. ولا يدفع أكثر من ذلك وإذا خالف الكشاف ذلك يوقع العقاب عليهم. ويحصَّل الكاشف رسوم الكشوفية ويحصل على راتبه منه، بعد عمل ترميم الجسور وعمل الجرافة،

ويورد الباقي للخزينة العامرة، ويأمر الفلاحين بإصلاح الجسور والتطهير نظير رسوم معينه(٧٢)، ونبَّه على مشايخ العربان بعدم تحميل الفلاحين كثيرًا من المأكولات والمشروبات أو إرهاقهم وإزعاجهم، وأن يصحبوا القدر الكافى من الرجال(٧٣). وكان بعض الأمناء والكشاف وسائر مباشرى الأموال يحصلون من الفلاحين الأموال ثم يخفون بعض هذه الأموال مدعين أنها لا تزال فى ذمم الفلاحين، ويطلبون منهم البينة إثباتًا لتمام السداد، ولا يعترفون بما يقدمه هؤلاء من شهود ثقاة(٧٤).

وحدد قانون نامه العقوبات التى تفرض على الفلاحين فى حالة ارتكابهم خطأ، كما حرَّم القانون ضم أملاك الفلاح القتيل إلى الميرى، حيث أنه كان فى الماضى إذا ارتكب الفلاح إثمًا ثم يحكم ببراءته بعد مدة وترفع خصومته ويزول سبب طرده، كان الكشاف يعودون فيقبضون عليه ويوقعون عليه جميع أنواع العقوبات والاضطهاد أخذًا بجريمته السابقة. ويُعاقب الكاشف إذا خالف ذلك. وعلاوة على منع حجز الفلاح فى منزله(٧٥).

يضاف إلى ما سبق، كانت تؤخذ من كل قرية أغنام وشعير عند حضور المساح إليها. وصدر الفرمان العثماني بإبطال ذلك، وإذا احتاج المساح ذلك اشتراه من ماله الخاص ويوقع الجزاء على من يخالف ذلك الفرمان. ونبه على المساح بعدم مسح أراضى الأوقاف وإذا وجُدت مختلطة بالأطيان السلطانية وجب مسحها وفرزها، والفائض عنها يقيد للميرى. وإن لوحظ على بعض المساحين عدم الاستقامة وظهر طمعهم فى رشوة من الفلاحين نظير تكتمهم على بعض الأراضى أثناء مسحها، وعليه يتوقف إرسال هؤلاء المساحين، ولا تحصل رسوم المساحة على الأراضى الشراقى(٧٦).

ونبه على الكشاف وشيوخ الأعراب والعمال على القرى المجاورة لكى يردوا الفلاحين الذين هجروا قراهم والتجأوا إليهم، حتى يعودوا إليها، ومن عاد من الفلاحين الذين تركوا مواطنهم، لا يطالب البتة بخراج أراضيه أو الرسوم الأخرى فى السنة التى عاد منها ووزع أطيانه، ويؤدى خراجها كاملاً فى اليوم

التالى إن هو قام بزراعة ما يخصه كاملاً كما يدفع كل الرسوم كاملة[٧٧].

صدر قانون نامه آخر عام ١٥٥٣، فقد تمت مصادرة الأراضى التى لا يوجد دليل على ملكيتها وأعيد تصنيفها كأراضى (ميرى)، بينما فرضت الضرائب على أراضٍ أخرى، مما زاد من عوائد الأراضى لأكثر من ٨٠%، وقد أدى هذا القانون إلى تدمير طبقة نافست الحكومة فى العوائد وشكل تهديدًا مستترًا على سلطتها. وقد بدأ مسح جديد للأراضى فى نهاية القرن، اكتمل فى الوجه البحرى بمصر الوسطى فى عام ١٥٧٦، وفى عامى ١٦٠٨- ١٠٦٩ فى الصعيد.

وعندما طُبق نظام الإلتزام فى مصر فى القرن السادس عشر كان سعر الإلتزام محددًا بتسعة أضعاف ونصف من الفائض السنوى، وكان هذا النظام تحت إشراف حكومى فعال، وقد شجع الملتزمين على القيام بواجباتهم عاملين على المحافظة على إنتاج القرية، بل وزيادة هذا الانتاج، رغبة فى المزيد من الكسب فوق استثماراتهم الأصلية[٧٨].

وفى أوائل القرن السابع عشر حدد سعر الالتزام بثمانية أضعاف الفائض السنوى، والحقيقة أن الخزانة كانت تفتقد وسيلة دقيقة لتحديد فائض الإلتزام، وفى نهاية القرن السابع عشر جعل العثمانيون نظام الإلتزام مدى الحياة وتوريثه، وأصبح نظام الالتزام مدى الحياة "ملكانى" وكان يسمح لأولاد الملتزمين بوراثة حيازتهم مقابل دفع ما يعادل ثلاثة أثمان السعر العادى عندما وصل حسن باشا إلى رشيد فى عام ١٧٨٦ و أمر بإلغاء الضرائب المضافة، ووعد بتخصيص ضريبة الأرض إلى المستوى الذى كانت عليه فى القرن السادس عشر، ولكن سرعان ما أعاد الضرائب القديمة تحت اسم "التحرير" ثم أضاف ضريبة جديدة باسم "التفريدة" وعند نهاية حكمه الذى استمر لعامين فقط، فرضت لهاتين الضريبتين أموال الخراج وقدرها ١٠٠٠ برانى، وعوائد الكشوفية والفرد المتعددة ورفع المظالم والتحرير ومال الجهات وغير ذلك وكانت قيمة التفريدة من ٩٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ بارة للقرية[٧٩].

وفي عهد الحملة الفرنسية أعد مينو مشروعًا فى يناير عام ١٨٠١ لتنظيم الضرائب على أساس الاكتفاء بضريبة واحدة بدلاً من الضرائب المتعددة السابقة، سواء مباشرة، أو غير مباشرة التى أُرغم الفلاح على دفعها وناء بحملها. أما هذه الضريبة الواحدة التى اختارها مينو فكانت ضريبة الأرض وقد عرف مشروع مينو باسم المشروع العظيم Le Grand Project ذلك أن هذا المشروع العظيم كان يقر مبدأ المساواة بين المصريين فيما يؤدونه من ضرائب؛ كما أن تنفيذه كان يقضى بحرمان الملتزمين من ممارسة شئون القضاء والإدارة التى درجوا من قديم الزمن على ممارستها فى أرضهم، أو بمعنى أدق فى تلك الأراضى التى "التزموا"، فأصبحوا يتوارثونها لقاء دفع المبلغ المربوط عليها للحكومة. وفضلاً عن ذلك فقد منع القبط بفضل هذا المشروع من تحصيل الأموال. وذلك منعًا للتلاعب الذى أدى إلى وقوع كثير من الاختلاسات إلى جانب إنزال صفوف العسف والإرهاق بالأهلين والفلاحين عند تحصيل الضرائب(٨٠).

وعلى ذلك فقد تألف المشروع العظيم من ثمان وعشرين مادة، تناولت موضوع الضرائب، فنصت على إلغاء كل الضرائب التى إعتاد الفلاحون والأهلون على دفعها، كالميرى والبراني والفايض إلى غير ذلك من الغرامات والضرائب الإضافية التى ابتكرها الملتزمون سلفًا وأُرهق بسببها الفلاحون، على أن يبدأ هذا الالغاء من سنة ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م. والإستعاضة عن ذلك جميعه بضريبة واحدة ابتداءً من العام نفسه.

أما هذه الضريبة الواحدة فيكون تحديدها حسب عدد الأفدنة التى فى حوزة أصحابها وجودة الأرض، كما صار من حق القائد العام وحده أن يحدد قيمة الضريبة فى كل سنة على حده عقب فيضان النيل، وقسمت الأرض إلى ثلاثة أنواع تُجبى عنها حسب جودتها، فئات معينة بين عشرين، وسبعة وعشرين فرنكًا؛ وذلك حتى يعرف الفلاح الذى يملك ستة أفدنة مثلاً من الأراضى الجيدة، أنه قام بدفع ما عليه إذا حصَّل منه الجباة قيمة الضريبة

المفروضة عليه وقدرها مائتان وأربعة فرنكات، فلا يستطيع أن يزعجه أحد بعد ذلك من الملتزمين أو مشايخ البلد أو الكتَّاب والصيارفة؛ ولا يطلب منه إنسان أن يساهم بشئ فى نفقات إصلاح الجسور والقنوات. وتعهد مينو فى مشروعه العظيم بعدم زيادة هذه الضريبة. بل إنه وعد بتخفيضها فى السنوات التى يأتى فيها فيضان النيل ضعيفًا على شريطة أن يقوم الفلاح فى كلا الحالتين يدفع القيمة المطلوبة منه تمامًا. أما إذا قصر الفلاح فى أداء ما عليه فقد هدد مينو بإرسال الجند إلى القرى لتحصيل الضريبة قسرًا – ويتحمل أهل القرى نفقات إرسالهم(٨١).

أما الأموال المتحصلة من هذه الضريبة الواحدة فقد قسمت بمقتضى هذا المشروع العظيم إلى أربعة وعشرين جزءً نصيب الجمهورية الفرنسية، وسبعة أجزاء يأخذها الملتزمون فى نظير ما فقدوه من الأموال التى اعتادوا تحصيلها من القرى والتى "التزموا" بها، ثم ثلاثة أجزاء تعطى إلى مشايخ البلد، تعويضًا لهم عن الإتاوة التى كانوا يحصلونها من القرى، ولتشجيعهم على تأدية أعمالهم. ولما كان مينو قد فرض فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٠٠ على هؤلاء المشايخ مبلغًا كبيرًا من المال فقد استنزلت هذه الأجزاء الثلاثة من الإتاوة المفروضة عليهم، وأما ما تبقى بعد هذا التوزيع وقدره جزاءن، فقد خصص للإنفاق على أعمال القنوات والجسور ولدفع أجور العمال حتى يعفى الفلاحون من السخرة(٨٢).

وكان هذا المشروع العظيم قد حرم الملتزمين كذلك من الإيراد الذى كانوا يحصلونه من أرض الأثر، ولذلك فإن السبعة أجزاء التى أعطيت لهم كانت فى واقع الأمر بمثابة معاش سنوى يصرف لهم، وقد مُنع هؤلاء الملتزمين من تحصيل هذه الأموال بأنفسهم منعًا قاطعًا، بل إنهم ما لبثوا حتى حرموا من ممارسة "سلطانهم" القديم فى القرى أو الأرض التى ظلت فى حوزتهم أزمانًا طويلة، عندما نصت المادة، الحادية والعشرون على أنه "من الممنوع بتاتًا أن يتدخل الملتزمون فى شئون القرى أو يتمتعوا بأى سلطان بها، لأن جميع ما

كانوا يتمتعون به من سلطان فى الماضى حرمتهم منه الجمهورية الفرنسية... فالحكومة وحدها هى صاحبة الحق فى إصدار أحكام الحياة والموت، وأنها لا تستطيع فعل ذلك إلا عن طريق القضاء ووفق القانون والنتيجة الظاهرة لذلك كله أن الملتزمين باتوا بفضل هذا المشروع العظيم مجرد ملاك لأراضى "الوسية" التى يملكونها، كما نجم عن تحرير الفلاح من جميع القيود المالية والقضائية أن غدت أملاكه محررة كذلك، فأصبح فى مقدوره أن يتصرف فى الأرض التى فى حوزته، وقد عزز هذا المبدأ اعتراف المشروع العظيم فى مادته الرابعة عشرة والخامسة والعشرين بأن الفلاحين ملاك للأراضى وجاء فى المادة السادسة والعشرين أن الجميع ملاك الأراضى لهم مطلق الحرية فى أن يزرعوا أراضيهم حسبما يشاءون(٨٣).

أما العادات التى كانت مفروضة على القرى فى عهد الحملة الفرنسية. وقد بلغ هذه العادات المقررة على بعض القرى أكثر من أربعين عادة، كما فى قرية "ميت أبو غالب – وهى إحدى قرى مركز شربين تابع ولاية الغربية، وقرية "ميت الأقرع". وقد وصلت فى بعض القرى إلى سبعين عادة كما فى قرية كلمشاة تابع ولاية الغربية، وكانت تدفع نقدًا، ضمن الضرائب المقررة على القرى تحت بند "برانى" والتى زادت "العادات عن مقدار المال الميرى(٨٤).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن قرية الورنى بالفيوم كان المال الميرى المقرر عليها ٥٧٣٢ بارة، وهذا يدل على كثرة العادات التى كانت مقررة عليها حتى أن تقدير أثمان العادات (البرانى) أصبح يفوق مقدار الميرى(٨٥).

أما الأعباء المالية غير الرسمية التى خضع لها الفلاح المصرى فى النصف الثانى القرن الثامن عشر، وهى ما عرفت "بالفرد" جمع "فردة" "والكلف" جمع كلفة و"مغارم" ورفع المظالم".

ويذكر عبدالرحيم عبدالرحمن، بأن ارتباط فرض هذه الضرائب غير الرسمية على القرى بالصراعات العسكرية المستمرة، التى كانت تنشب بين

البيوت المملوكية المتنازعة على السلطة وبخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، حيث ازداد نفوذ الأمراء المماليك وأصبح يفوق نفوذ الباشوات، كان الريف ميدان هذه الصراعات فى غالب الأحيان، مثال ذلك ما حدث بين مراد بك وإبراهيم بك من جهة وإسماعيل بك الكبير وحسن باشا الجزائرلى؛ قائد الحملة التى أرسلها السلطان عبدالحميد [١٧٧٤- ١٧٨٩م] لتضع حدًا للفوضى التى كانت تمر بها البلاد من جهة أخرى. ووقع العبء الأكبر فيه على بلاد الريف وكثرت "الفرد والكلف" على القرى بصور مزعجة. وما يتبعها من حق الطريق(٨٦).

وشكلت الضغوط المالية الناتجة عن الضرائب الشكل الثانى من أشكال الاستغلال التى عانى منها الفلاحون فى عهد محمد على فالضرائب تتزايد بصفة تكاد تكون دورية نتيجة للأعباء المتزايدة التى عانت منها البلاد بفعل الحروب التى خاضها محمد على والأموال التى كان يرسلها للسلطان. قد تزايدات الضرائب بصورة كبيرة حين ارتفعت من ٦،٨٥٥،٧٠٠قرش زمن الإحتلال الفرنسى إلى ٦٦،٠٥٤،٠٦٥ قرشًا سنة ١٨٢٠- ١٨٢١م، ثم وصلت إلى ٢٣٠،٠٠٠،٠٠٠ قرشًا سنة ١٨٤٤. وبذلك أصبحت عبءً لا يطاق فمن ناحية زادت المساحة المعفاة من الضرائب زيادة كبيرة، حتى أصبحت تقترب من المليون فدان مع نهاية عهد محمد على وذلك بسبب منح الأرض من المعمور والجفالك فى أواخر حكمه بالإضافة إلى أراضى الأوسية والمسموح التى أعفيت من الضرائب من البداية(٨٧). ومن ناحية أخرى تكفلت سياسة التجنيد التى اتبعها محمد على بانتزاع أعداد كبيرة من الفلاحين للعمل فى صفوف الجيش والأسطول: ولم تكن حكومة محمد على تقبل أى نقص فى حصيلة الضرائب. وعلى هذا فقد وقع العبء على باقى الفلاحين فى ظروف كانت فيها مسئولية الضرائب جماعية فالقرية كلها مسئولة عن الضرائب المتأخرة ومتضامنة مع غيرها من القرى المجاورة فى المتأخرات من الأموال(٨٨).

وفرض محمد على فردة فى عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، على الملتزمين، وعليه أن يحصلها من الفلاحين، حتى أن بعضهم لم يستطع دفع المطلوب واستدان بالربا وهربوا إلى الشام والبلاد الرومية، واستدانوا من العسكر(٨٩) وتم ذلك أيضًا فى عام ١٨١٢م، حيث فرض على الفلاح الفائض والمضاف والبرانى وعليه أن يدفع أربع سنوات، وعلى الفلاح توريد القمح بالسعر المحدد، علاوة على انقاص المكاييل والأوزان(٩٠).

وفى عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م فرض الترويجة على الفلاحين عن كل فدان من تسع إلى خمسة عشرة ريالات، بحسب جودة الأراضى ورداءتها. وهذا الطلب فى غير وقته، لأنه لم يتم الحصاد للزارع، وليس عند الفلاحين ما يقتاتون به، ولم يسقط المطر فى تلك السنة(٩١).

وفى عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م، تم حجر المزارع التى يزرعها الفلاحون فى الأراضى التى يدفعون خراجها من الكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقطن والقرطم، ويشترى الباشا المحصول بالثمن الذى يحدده، ويوردونه إلى الشون نظير سند، بعد خصم أموال الباشا، وبعدها لا يستطيعون شراء أى شئ إلا بالسعر المحدد، ونبه على الخدم والمباشرين وكشاف النواحى بعدم أخذ أى شئ إلا بعد دفع الثمن للفلاح، وصدر الأمر بتكميم أفواه البهائم التى تسرح للمرعى حول الجسور الغيطان(٩٢).

كانت طريقة جباية الضرائب فى الريف خاصة فى أواخر أيام محمد على، والتى عرفت "بالتضامن الضريبى" أثرًا سيئًا على الإدارة الريفية، وأنها مسئولية جماعية فى دفع الضرائب على القرى(٩٣)، وتعرَّض أيضًا للرشوة، حيث قام على ديب شيخ بلدة إحدى قرى المنوفية بإجبار أحد عشر فلاحًا بدفع الرشاوى له، وعندما عجز أحدهم، قام الشيخ بطرده هو وأولاده من القرية، فقدم شكوى إلى المعية السنية، وأثبت التحقيق ظلم شيخ البلدة فتم عزله. وقد نص القانون أنه إذا كان الراشى دفع الرشوة جبرًا فإنها ترد إليه ولا يعاقب عليها(٩٤).

ولما كانت مهنة القبانية من المهن المهمة داخل المخازن الحكومية،

حيث كان القبانية يقومون باستلام المنتجات الزراعية من الأهالى ويزنونها ويسجلونها فى دفائر الشونة، وقد قام بعض القبانية بعمليات غش واختلاس أثناء هذه العملية، وذلك باستغلالهم جهل الأهالى فكانوا يسجلون فى الدفاتر الكمية بأقل من وزنها الحقيقى، فيأخذون الفرق لأنفسهم، كما كانوا يختلسون من أموال الحكومة ذاتها(٩٥).

٢- الاحتكار

منذ عام ١٨٠٨ منح لكل أسرة من المزارعين مساحة من الأرض التى يجب أن يزرعوها وطبيعة البذور ونوع الزرع. وعلى مديريه ومأموريه وناظريه أن يسهروا على تطبيق قراراته بهذا الشأن، وهو ما جعل منهم وكلاء ومشرفين على استغلال الفلاحين. وتجر ملكية الأرض بطبيعة الحال ملكية المحاصيل، ذلك أن محمد على هو مالك كل الانتاج الزراعى لمصر. وكان وفيًّا لنظام الاحتكار الذى ينهجه، فأخذ يبسط أكثر فأكثر. فبيع الفول الذى يعد الغذاء الرئيس للمجتمع، كان دومًا حرًا من أجل استهلاك الأهالى. وهكذا بدأ يشترى كل فول البلد ليعاود بيعه بنفسه بحيث أن الوزن الذى كان يساوى خمسين بارة قبل ثلاثة أيام أصبح بثمانية(٩٦).

فكان يحدد أسعار المنتجات التى تدفع للمزارعين، وتلك التى تباع بها من بعد سواء فى الخارج أم فى الداخل، ويباشر بفضل وكلائه، عمليات البيع والشراء وكان الفلاحون مجبرين لاستهلاكهم الشخصى أن يعيدوا شراء جزءً من المحاصيل التى سبق وأن باعوها لكن بثمن مرتفع هذه المرة، وبطبيعة الحال، كان هناك فرق مهم بين ثمن الشراء والبيع، فمحمد على يشترى بسعر منخفض، ويبيع بثمن مرتفع جدًا، مقارنة بثمن الشراء. وكل ما كان يقوم محمد على هو تعويض الفلاح تعويضًا رمزيًا(٩٧).

وبدأت سياسة الاحتكار الحكومى عام ١٨١٢، بعد أن سيطر محمد على على اقتصاديات البلاد مكنه من الناحية السياسية بعد مذبحة القلعة، وبدأ سياسة الإحتكار للمحاصيل فى الصعيد عام ١٨١٢ حين صدرت التعليمات

بالاستيلاء على كل محصولات الحبوب لحساب الحكومة بما فى ذلك الكمية التى يستبقيها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص والحيلولة دون بيع المزارعين لحبوبهم للتجار مباشرة. وحتى يتأكد ممثلو الحكومة من أن الفلاحين لم يخفوا شيئًا من المحصول كانوا يقومون بعمليات تفتيش مفاجئة للبيوت ويصادرون ما يجدونه بها من حبوب(٩٨).

ووقعت بعض الأحداث المأساوية فى نفس السنة، حيث لقى الجيش المصرى الهزيمة لأول مرة فى الحجاز عام ١٨١٢، عاد أربعة من قواده الكبار إلى مصر فارين عبر طرق مختلفة، وتآمروا للإطاحة بمحمد على، ووضع ألبانى يدعى أحمد بك مكانه، وتم كشف مؤامرتهم وإحباطها. وقتل أحمد بك بالسم، بينما نفى الثلاثة الأخرون. وكان هناك جدل حول نفى لاظ أحمد أغا، وهو قائد قوة مرابطة فى الوجه القبلى، ويتمتع هذا بسمعة ممتازة فى الجيش. ومرهوب بسبب نفوذه وروح المغامرة لديه، وأنه الوحيد الذى يمكنه أن يحجب السلطة العليا لمحمد على(٩٩).

وفى الوجه البحرى كان محصول الأرز أول محصول تم احتكاره، وكانت سلطات محمد على تراقب المحاصيل من وقت زراعتها حتى يصبح صالح للتسليم، وفى عام ١٨١٦ أصدر محمد على أمرًا بمنع السكان من أكل الفول والحمص والحلبة والخضر، وكان يشترى كل محصول الفول ثم يعيد بيعه للأهالى بأكثر مما اشتراه وقد انتهى الاحتكار بأن يشمل معظم المحاصيل التى ينتجها الفلاح المصرى(١٠٠).

بعد قيام محمد على بالاصلاحات الزراعية احتكر كل السلع المربحة. وقد اتبع الاحتكار الأول للحبوب احتكارات لسلع تصديريه مثل الأرز والفاصوليا والحمص، والحلبة والكتان، والسمسم، والقرطم، والقطن، وقد احتكرت بعض المحاصيل الغذائية لإطعام الجيش فى الحجاز، لكن البقية ذهبت إلى سوق التصدير، وكان الفلاحون يبلغون بالمحاصيل الواجب زراعتها، وبأية كمية وعلى أية مساحة، وكان الكتبة يحتفظون بسجلات للتأكد من أن الأوامر

قد تم الامتثال لها. ولم يحدث أبدًا أن نجحت هذه السياسة تمامًا، لكنها كانت مؤشرًا على اتجاه الحكومة نحو إقامة سيطرة مركزية للدولة على كل مصادر الثروة فى البلاد، ولزيادة انتاجية البلاد، كان لابد من توفير أرصدة رأسمالية ضخمة، وكان من الممكن تدبير هذه الأرصدة بسهولة من خلال نظام الاحتكار، ولهذا فقد صارت الاحتكارات من ضروريات الدولة. وكان الوالى يستفيد مما كان يبدد مكرهًا عليه، وعندما كان يحدث نقصًا فى النقود، كان يقبل الضرائب عينًا، وبذلك أصبح بإمكانه تصدير الحبوب وغيرها من المحاصيل(١٠١).

وعندما يحي موعد الحصاد، توضع كل المنتجات فى مخازن الحكومة حيث يعمد هناك إلى إجراء خصومات من كل نوع، وبعد أن تؤخذ الضريبة المعروفة باسم ميرى، وعددًا أخر من الحقوق الصغيرة، يمنح للفلاح ثمن محصوله عن طريق تذكرة؛ وهى سند للدفع من الخزينة، وعند وصول تاريخ الدمغ يفيض الثمن على شكل أقمشة أو مواد مصنعة أخرى، والتى لا يستطيع تصريفها إلا بخسائر كبيرة. وفى سنة ١٨٣٤ اختفت هذه الأقساط "لفائدة قانون من الرجح أن يكون الأكثر جورًا من بين كل القوانين التى وضعها حاكم، وللمفارقة التاريخية أطلق على هذا القانون اسم "التضامن" أو "المسؤولية الجماعية" وهو قانون وحشى وأعمى، ويتمثل فى جعل كل الأهالى بدون استثناء، مسؤولين بالتضامن عن ديون كل فرد تجاه الخزينة فإذا أخذ من الفلاح كل ما يملكه وظل مع ذلك مدينًا للحكومة، فدَّينه يوزع على الفلاحين الآخرين المنتمين للقرية نفسها؛ وإذا ما بقيت القرية للدولة بعد أن منحت كل ما تملكه، يلقى الدين على القرى المجاورة؛ وإذا عجزت المديرية بعد أن ينفذ كل ما لديها عن أداء الدين، فإن المديرية المجاورة لها ملزمة بملء النقص، وهكذا فإن "التضامن" يمد شبكته على كل المديريات التى يتوجب عليها سد الفراغ الذى يمكن أن يطال الخزينة، إما نتيجة للإفلاس أو للإدارة السيئة لإحداهما(١٠٢).

ومن الناس من يحرص على اسقاط المسؤولية عن محمد على فى هذه القضية، ويدَّعون بأنه لم يكن صاحب الفكرة، وبأنها لأحد المقربين إليه والذى سيكلف بديوان الجهادية، وكان يدعى محمود باى، غير أن محمد على وحسب روايتهم دائمًا، وما إن علم بالمشروع حتى هتف قائلاً "أى رجل عبقرى هذا فهو الوحيد الذى وجد الوسيلة لإرغام الشعب على أداء ديونه الماضية والحاضرة والمستقبلية. ويقول جلبرت سينوية ويمكن الشك بأن النتيجة جاءت مخالفة تمامًا للتوقع حيث حطم محمد على آخر دافع للفلاح بأن يعمل، وذلك نتيجة لهذا الذى أصاب الفلاح النشيط والكسول على السواء، فقد أفقر الفلاح النشيط، وصاحب الضمير فى السنة الأولى، وذلك لدفع ديون الفلاح الكسول، وفى السنة الثانية لم يعد هناك من فلاح صاحب ضمير لتؤخذ محاصيله منه. عم الإحباط والبؤس كل الأرجاء لأنه "نسى النظام وجود إفلاس سيجبر الجميع على التوقف، وإفلاس مصر كلها" ومن هنا حل الإخفاق التام فى نهاية الأمر (١٠٣).

واتسم عمل محمد بالجرأة والاعتباط والذى جعل منه المزارع الكبير للأراضى المصرية؛ غير أن البلاد كانت تتوفر على مجموعة من المنتجات القيمة، والتى نسيها إلى الآن، أو أنه فقد معرفتها منذ وقت طويل، وأخيرًا يتوجب الاعتراف بأنه أدخل مكان إراحة الأرض القديم، طريقة عقلانية للتناوب الزراعى التى ما كان للفلاحين المتروكين لمصائرهم بأن يكتشفوها يومًا أو أن يطبقوها على الأقل(١٠٤).

ولكن هل كان الباشا يستطيع فعل شى آخر غير الاستيلاء على كل الأراضى لإجبار الفلاح على العمل والرفع من الانتاجية بدون هذا الضغط أو لنقل هذا الظلم؟ هل كان بمقدور مصر معرفة هذه الانطلاقة غير العادية فى الميدان الزراعى، والذى كانت تحتاجه بشدة؟ والجواب هو نعم بطبيعة الحال، إذ أنه توجد حتمًا طرق أخرى أكثر عدلاً مائة مرة وأقل استبدادية "وإذا كان من الضرورى وضع نهاية لعادات الكسل والتراخى للشعب المصرى، والتى تعود

عليه كنتيجة مباشرة لأكثر من خمسة قرون من الجور والاستقلال العثمانى والمملوكى، كان من الأنجح، إعادة منح هذا الشعب طعم العمل، وتركه كمالك لثمار كده، وبطريقة غير محسوسة، كانت حياة الفلاح سترتقى، وكان بكل تأكيد سيتذوق رغدها، وسرعان ما كانت ستنشر المنافسة بين الفلاحين؛ ونتيجة لهذا كانوا سيزرعون مساحة أرض أكبر من تلك التى فرضها محمد على دون اللجوء إلى العنف، وهكذا كانت الأمة وبالتالى الدولة ستسفيد من ذلك، وكانت عائدات الضرائب والجمارك ستعرف ارتفاعًا دون احتكار، وكان بالإمكان الحصول على ما يحصل عليه عادة فى المجتمعات الليبرالية المسيرة بطريقة سليمة، أى زيادة فى الدخل العام مبنية على إرتفاع مستوى الحياة بشكل عام[١٠٥].

وكان لتأثير سياسة الاحتكار التى طبقها محمد على، أثرها الواضح فى ظاهرتين أساستين هما السخرة والتجنيد، حيث شهد عام ١٨١٨ الكثير من المحن، وأعلنت زيادة ضريبة الأرض، تلاها فيضان جامح، دمر محاصيل الصيف، كما دمر قرى بأكملها، وهجر كثير من الفلاحين أراضيهم تحت وقع الضريبتين، ورحل الكثير عن أهله ووطنه، كما تزامنت الفيضانات العالية فى ١٨١٨– ١٨٢٠ مع بداية السخرة الكبرى لإنشاء ترعة المحمودية، أولى الترع الجديدة، والتى ربطت فرع رشيد بميناء الإسكندرية. وكان العمال يؤخذون للعمل فى هذا المشروع من قرى الوجه البحرى، وبدأ العمل فى ربيع ١٨١٧، وبعد عدد من المعوقات تم حفر الترعة فى يناير ١٨٢٠، وكانت عمالة السخرة مدفوعة الأجر، أو هكذا كان المقترض، ولكن الأمور كانت تسوء مع استمرار هذا المشروع، ومات كثير من الفلاحين من البرد والإجهاد أثناء الشهور الأولى من سنة ١٨١٩ وعندما استوثقت السخرة فى يوليو أرسل الفلاحون إلى العمل مقيدين كالسجناء، وكانت هناك مقاومة للسخرة فى الصيف لأنها أبعدت الرجال عن زراعة الذرة الشامية، والتى كانت معظم قوتهم[١٠٦] وكان عدد المسخرين فى ترعة المحمودية ٣٠٠ ألف فلاح[١٠٧]. وفى عام ١٨٢٢م أضاف محمد

على إلى السخرة إصلاح الجسور وتجديدها وهذه كانت تتم بمصاريف على حساب الميرى(١٠٨).

ولكن السخرة الكبرى التى أمر بها محمد على لم يسبق لها مثيل فى تجارب الفلاحين، حيث أنهم أخذوا للعمل فى مشروعات كبيرة غالبًا بعيدًا عن قراهم وليس لها نفع مباشر لهم. وقد زادت العمالة المطلوب لصيانة نظام الرى وبإنشاء القنوات الجديدة الأكثر عمقًا، ولأن العدد الذى كان موجودًا فعليًا لم يكن كافيًا. وفى بلد قد يكون تعداده يصل إلى حوالى ٥ مليون فى سنة ١٨٣٠، وتبدد أبعاد المشكلة بأنه كان فى حاجة إلى ٦٧ ألف رجل سنويًا من ١٨٢٠ إلى ١٨٣١ لإنشاء القنوات و٤٠٠ ألف آخرين لتطهيرها. وساءت المشكلة بالهرب من السخرة وبالعمل الواهن من هؤلاء الذين لم يتمكنوا من تجنبها، ويبدو أن المقاومة أيضًا أخذت شكل التخريب؛ فمثلاً بعد الفيضان المدمر لسنة ١٨٢٩، سرت إشاعة فحواها أن "الكثير من الفلاحين" فتحوا السدود التى كانت تحمى الحقول سرًا، مما زاد من التدمير، وبينما يستحيل تقريبًا تقدير تأثير السخرة الكبيرة على الاقتصاد الزراعى، فلا شك أن مقاومة هذه السخرة كانت عاملاً من عوامل انخفاض الإيرادات وانهيارها فى السنوات الأخيرة من حكم محمد على(١٠٩).

أما عن التجنيد، فقد عرف المصريون فى القرن الماضى نظام التجنيد، حينما شرع محمد على فى تكوين جيش مصر الجديد على النظام الأوربى الحديث، وكانت قوة مصر الحربية عند توليه الحكم عبارة عن شرذمة من الرجال استجلبوا من أماكن متفرقة من الدولة العثمانية وسوريا وبلاد المغرب، يجمعهم حب السلب والنهب أكثر مما يجمعهم نظام حربى واحد، فقوة حربية تضم هذه المجموعة المتنافرة لا يمكن الإعتماد عليها بحال من الأحوال، وقد استقر رأى محمد على – من أول الأمر – على تجنيد السودانيين. فأرسل البعوث إلى السودان لجلبهم إلى مصر، ليتولى تدريبهم الكولونيل Séve على النظم الحربية الحديثة. ولكن فشلت التجربة لأن معظمهم مات أثناء الطريق

نتيجة للجهد والتعب أو بعد وصوله لعدم تحمله جو مصر. فحاول محمد على تطبيق النظم الأوروبية على مماليكه وأتباعه من الأرناؤط والألبان فلم يفلح لمقاومتهم لها، ففكر أخيرًا فى أن يجند المصريين، إلا أن هؤلاء لم يرغبوا فى الجندية فى أول الأمر، وذلك لتعلقهم بأرضهم وقراهم، ذلك التعلق القوى الذى يقارب العبادة، قد دفعهم من ناحية إلى مقاومة التجنيد لأنه يباعد بينهم وبين الأمكنة التى نشأوا فيها. وظهرت آثار المقاومة التى أبداها الأهالى فى تشويه أعضائهم. وكانت الآلام التى يلاقونها فرارًا من الجندية كبيرة إلى درجة لا يكاد يصدقها العقل(١١٠).

واجه محمد على هذه المقاومة بقبول المشوهين فى الجيش، وأنشأ آلايًا كاملاً يتألف من مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو أصبعه أو أسنانه الأمامية"، على أن محمد على اتخذ سبيلاً آخر غير الشدة فى ترغيب الأهالى فى التجنيد، وهو الاستعانة بالوعاظ فى تلقين الفلاحين وملء آذانهم واستدراك أذانهم، كما أوعز إلى ابنه إبراهيم أن يذكرهم بالأقباط الذين لبوا نداء الفرنسيين إبان الاحتلال الفرنسى، فاستخدموهم فى الجيش لغيرتهم على دينهم، فالأولى بالفلاحين الذين شرفوا بنور الإيمان أن تأخذهم الغيرة على ذلك. وقد صادفت محمد على صعوبات أخرى غير المقاومة من جانب الأهالى، فالزراعة قد تحول بينه وبين مشروعاته فى التجنيد، وخصوصًا فى المواسم التى تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة. ولذا فقد حاول محمد على فى خطابه لابنه إبراهيم أن يوفق بين ما يستلزمه الزراعة من أيد عاملة وبين ما يتطلبه التجنيد فيقول: "ومن البديهى أنه لا يستطاع والحالة هذه تجنيد العساكر وفقًا لأصول الجهادية المقررة، وعليه فإن من الجلى الواضح أن الواجب يقتضى علينا أن نجند العساكر حينما يتيسر لنا، وأن نستخدمهم على نحو ما يستوجبه الموقف وأن نوفق بين مصالحنا وحالتنا"(١١١).

كانت قد اقتضت الضرورة تجنيد عدد من الجنود، وعليه كلَّف محمد على مدير كل مديرية بتجميع العدد المطلوب، وهذا يوزع العدد بدوره على

القرى الكائنة دائرة اختصاصه فيقوم العمد والمشايخ بمعاونة الجنود بالانقضاض" على القرى فجأة فلا يلبث أهلها أن يروا أبناء هذه القرى المذكورة جميعًا قد سيقوا وهم مصفدون فى الأغلال إلى عاصمة المديرية "مراعين فى ذلك أن يكون العدد أكبر من المطلوب دون تمييز بين من تقدمت بهم السن ومن لم يشبوا بعد عن الطوق، أو من الأصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات. وكان هذا الحشد يجمع وتوضع فى أيدى أفراده الأغلال حتى لا يتمكنوا من الهرب تيبعهم أقاربهم من النساء والأطفال إلى المكان المعد لفرزهم، ويكون هذا فى أغلب الأحيان بعيدًا عن قراهم، أى أن التجنيد لم يكن يسير على نظام معين أو ترتيب أو تسجيل للأسماء أو اقتراع "بل القوة الغشوم التى هى أشد عمى من الحظوظ والمصادفات هى وحدها التى تلقى بالجنود فى أحضان الجيش، وهى فى مصر من أشد ما عرف عسفًا ووحشية" بل كان يؤخذ للجندية فى بعض الأحيان – وذلك نتيجة لعدم التمييز – المسيحيون المعفون منها – وفى سنة ١٨٣٠ بعد أن نظم "كلوت بك" الخدمة الطبية أصبح الكشف الطبى يوقع على المطلوبين للجندية حيث يجمعون، وبذلك تخلصوا من المشاق التى كانوا يلاقونها فى سيرهم الطويل إلى مقر الفرز. وقد أمر محمد على مشايخ القرى بتدوين أسماء الشبان من سنة ١٨ إلى ٢٢ عامًا، ثم يأخذ منهم ما يحتاج إليه بطريق الاقتراع، ولكن بالرغم من ذلك كان يفر جزء كبير من هؤلاء الشبان تاركين قراهم عندما يعلمون بنبأ التجنيد ولذا استمرت طريقة الجمع بالقوة سائدة إلى نهاية عهد محمد على(١١٢).

وكان للتجنيد الإجبارى اثنان من التأثيرات المضادة على البلاد فقد كان يعنى فى المقام الأول أبعاد القوى العاملة عن الزراعة التى كانت يمكن أن تستوعب المزيد، لا أن تفقد بعض ما هو لازم لها من الأيدى العاملة من بين الأكثر شبابًا والأصح جسمًا، وفى المقام الثانى كان التجنيد الإجبارى للفلاحين سببًا ساقه بعض المؤرخين لحركات التمرد فى البلاد. لقد كانت الثورات والانتفاضات المشكلة الكبيرة الثالثة فى السياسة الداخلية التى واجهتها الدولة(١١٣).

٣- موقف الفلاح المصرى من نظام الاحتكار.

يقول محمد الدماصى، ذهب الباحثون فى موقف الفلاح المصرى من نظام الاحتكار مذاهب شتى، فعلى حين يرى بعضهم أن الفلاحين المصريين، كانوا عاجزين عن مواجهة الدولة الضخم ولم يستطعوا التغلب عليه ولذلك بحثوا إلى نظام التخريب الشخصى ويرى البعض أن الزراع قد قاوموا نظام الاحتكار الحكومى بالمقاومة السلبية. ويذهب بعضهم إلى أن الفلاح المصرى الذى تعود على الجفوة التى لا نطاق ولا يتصورها العقل لم يخطر بباله المقاومة جهدًا لأنها لا تتفق مع طبعه فلم يبق له سلاح يدافع به عن نفسه سوء الحيلة والمواربه والمكر اضطرارًا منه للخنوع والمسكنة. فلقد واجه الفلاح المصرى نظام الاحتكار بمواقف كثيرة أهمها(١١٤).

أما عن الهروب من الأرض فقد استمرت طوال عهد محمد على وأقلقته وسيطرت على مساحة كبيرة من وقته وفكره وجهده، فر الفلاح من أرضه بعد أن أصبحت حيازة هذه الأرض بالنسبة له أمرًا مرهقًا، وأصبحت منافع الزراعة فيها أقل من أضرارها وكان هذا الأمر بالنسبة للباشا خسارة لا تعد لها خسارة فالهرب من الأرض معفاة عدم زراعتها وإنعدام غلتها، والوالى أحوج ما يكون إلى هذه الغلات التى يوجهها إلى ما شاء من بلدان ومتى شاء من بلدان، فتأتى له بالمال وبالآلات وسائر اللوازم التى تلزم دولته وأهدافه والخطير فى هذه الظاهرة أنها كانت تستعمل يومًا بعد يوم برغم محاولات الباشا التى لا تنقطع لإيقافها، فلقد جرَّب الشدة فى مواجهتها، وأعلن ذات مرة عن ذلك، بأنه يسهل عليه إعدام خمسين ألف نسمة فى عمارة البلاد، ووصل به الأمر أن ضرب مدير إحدى المديريات خمسمائة نبوت وإرساله إلى ليمان الإسكندرية، وصلب شيخ البلد وإرسال مأمور الخط لطرفه لمحاكمته؛ وكذلك أمره إلى مأمور قسم الشباسات بضرب من يوجد بحصته مائة كرباج، وأمره إلى مأمور دمنهور بضرب من يوجد طرفه فارًا خمسمائة كرباج فى أول دفعه وقتل من يتجاسر على هذا الفعل المخالف لرضاه ثانى دفعة وبإرسال الفارين لمأموریاتهم، وأمره

إلى عموم المديرين ماعدا القليوبية بطلب البحث عن الأنفار الموضحة أسماؤهم – بالأمر – الفارين من القليوبية والقبض عليهم وتهديد المتسترين عليهم بالقتل، وأمره إلى وكيل الجهادية بإدخال الأنفار المتسحبين من قراهم مرة ثانية بعد إعادتهم إليها المرة الأولى فى سلك الجهادية وبإلحاق الذين لا يصلحون منهم للجندية. وأمره إلى عموم المديرين بتخصيص ميعاد ١٠ أيام لرجوع – المتسحبين لبلادهم وإعلان ذلك لعموم الجهات ومن لم يحضر سيُصلب فى بلده عبرة لغيره، وكذلك موافقته على قرار مجلس المشورة الخاص، بتأديب الهارب من المشايخ فى المرة الأولى، وإن هرب ثانيا يرسل إلى ميناء الإسكندرية مدة شهرين للشغل وإن هرب ثالثًا يعزل، وإذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب ويحصل من شيخ القرية التى بها المطلوب منه ولا يقبل فى أى بلد إلا بتذكرة، وفى حالة توجهه بدون تذكرة يلحق بالجهادية وعلى حضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى، أن يحرر لحضرات المأمورين إشعارًا لهم بذلك، كما أصدر الباشا أمرًا إلى رئيس مجلس الملكية ونشر بعموم الجهات بحظر حركة الفلاحين من القرى إلا بتذكرة مختومة وإخضاع كل من يلبس زى الفلاحين لنظام تذاكر المرور. وفى سنة ١٨٣١، أرسل "محمد على" الجنود لمحاصرة الهاربين فى المدن الكبرى وأطراف الدلتا لإعادتهم إلى قراهم، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوامر تصدر دوريًا بالقبض على الفلاحين الذين يغادرون قراهم بحثًا عن العمل فى مكان آخر، وصدرت الأوامر إلى رؤساء القرى بأن يسلموا الفلاحين الذين لا ينتمون إلى قراهم. وفى سنة ١٨٤٤ حكم على شيخ قرية من القرى بالإعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات وعلق منشورًا عامًا فى كل أنحاء الإسكندرية يصف تنفيذ الحكم تفصيليا ويأمر جميع الفلاحين الموجودين بالإسكندرية بالعودة إلى قراهم، وكانت القوات العسكرية تساعد السلطات المدنية فى جمع الفلاحين مع زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يسيرون إلى قراهم تحت حراسة عسكرية(١١٥).

ورغم عنف الإجراءات التى لجأ لها "محمد على" فى مواجهة الفلاحين

المتسحبين فإن الهرب من الأرض كان يتزايد من الفلاحين بالشرقية وحدها فى سنة ١٨٣١م، ٦٠٠٠ فلاح، وبلغ عدد الهاربين الذين قبض عليهم فى الإسكندرية عشرة آلاف فلاح إلى جانب ٥٠٠٠ فلاح آخر ضبطوا فى أماكن أخرى؛ مما دفع الديوان الخديوى إلى إصدار كتاب إلى عموم المأمورين يخطرهم بأن هناك كثير من المناطق التى فر منها أهلها إلى جهات أخرى ومن اللازم إعادة الفارين إلى قراهم لإصلاحها(١١٦).

ولما لم تجد شدة الوالى وبطشه فى وقف ظاهرة الفرار من الأرض، بل زادتها لجأ إلى المساومة، واصطناع الإنسانية والرأفة وتشويق المزارعين على – حد قوله – للبقاء فى الأرض فنراه يرسل إلى عموم الجهات أمرًا "بوجوب إجراء البحث عن الأهالى المتسحبين سنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م، وإرجاعهم لبلادهم مع دوام الالتفات إليهم وتشويقهم فى فن الزراعة كما يرسل أمرًا آخر إلى عموم المديرين يذكر فيه أن هذا التسحب ربما يكون من تعدى القائمقامية وحكام الأخطاط على الأهالى فينبغي تخصص ميعاد عشرة أيام لرجوعهم لبلادهم، ومن كان عدم رجوعه خدمًا من سطوة وتسلط حاكم الخط أو القائمقام فعليه التشكى للمدير، كما يخطر كتخدا بك "بأنه أصدر تعليمات باللغة العربية لعموم المديرين بإعطاء تذاكر مرور لمن يرغب فى التوجه من جهة إلى أخرى بداخل القطر لقضاء مصلحة له "كما يرد على إفادة رئيس مجلس المشورة، الذى اقترح عليه هدم منازل الفارين من المتسحبين وضبط مواشيهم المهربة" بأنه لا يجوز هدم منازلهم ومتى ضبطت مواشيهم يجب تثمينها وخصم الثمن من المطلوب منهم وكذلك أخطر مأمور نصف البحيرة بأن الفارين الذين يكونون قد زرعوا أرضًا فيحصل منهم المطلوبات الديوانية ويصرح لهم بأخذ المحصول ودفع المال. وإذا كان أسلوب الوعد والوعيد لم يفلح وضاعت أوامر الباشا فى هذا الصدد طاف البلاد بنفسه باحثًا عن علاج لهجرة الفلاحين المستمرة، بعد أن فشلت تشريعاته هى الأخرى فى علاجها وأصبحت عامة؛ على أن النتيجة النهائية لجهود الباشا فى هذا الميدان كانت هى الفشل، بل لم يكتف الفلاحون

بالقرار من الأرض، بل أن بعض الفلاحين أخذوا يعتدون على من يرسلهم الباشا لجلب المتسحبين. كما حدث بمأمورية القليوبية وشربين عندما أرسل الوالى مندوبين من طرفه إلى مأمور دمنهور لجلب المتسحبين إليه وفأجأهما فى الطريق المدعو حسين والمنسى صهر الجحش – وضربوهما وأخذا الأنفار المتسجبين(١١٧).

كما قام أهالى بعض القرى بالهجوم على المفتشين الذين كان يرسلهم الوالى لتفتيش القرى وضبط النيلة المهربة كما حدث مع الأغا "على البغدادى" كما هاجم بعض الأهالى الجنود والأنفار المعينين من قبل الوالى لحفارة سدود المياه كما حدث عندما اعتدى المدعو "أحمد حلاج" و"مصطفى الفلاح" وبعض الأهالى – من محلة دمنة داوود على الجاويش على والأنفار الموجودين فى معيته المكلفين بخفارة سدود المياة فى أطيان سعيد باشا، كما قام فلاحو بعض القرى بالاعتداء بالضرب على نظَّار ووكلاء الأنوال الذين يكلفهم الوالى بضبط القماش البرانى، كما حدث فى قرية أشمون جريش التى اعتدى فلاحوها على "أحمد علمدار" ناظر الأنوال وعندما أراد أخذ القماش البرانى الموجود عندهم، واعتدوا قبلها على وكلاء الأنوال(١١٨).

وفى إرادة صادرة إلى كتخدا بك، وجد إشارة صريحة لظاهرة إحراق الفلاحين لأجرانهم، حيث ورد أن أهالى الصعيد قد دأبوا على ترديد كلمات الهايف والسقعان، وأكل الدودة، وكثيرًا ما أوقدوا النار فى الأجران عمدًا ولذلك طلب إليه الوالى تحصيل المال منهم بتمامه، وبحلول عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م. أصبح إحراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة يتعرض من يرتبكها لأقصى العقوبات التى وصلت إلى حد السجن مدى الحياة حيث نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة على مجازاة من يحرق جرنه بإرساله لليمان مدى حياته.

ولم يكتف الفلاح بإحراق بعض المحاصيل وإنما راح يخرب بعضها، ومن ذلك ما حدث فى مديرية البحيرة حيث ضبط بعض الفلاحين وهم يقلعون شجر القطن ويلقونه فى المياه. ومع أن الوالى هدد بإرسال من يحدث منه ذلك

إلى الليمان أو إعدامه فإنه بعد صدور لائحة الفلاحة بعشر سنوات، كان لا يزال مستمرًا لظاهرة يعاقب عليها القانون، حيث نص قانون نامه السلطانى على معاقبة الفلاح أو الشيخ الذى يحرق جرنه عامدًا زاعمًا أنه بذلك يرفع عن نفسه أموال الأطيان، لأنه أجرم فى حق نفسه وفى حق الميرى، كما أوجب قانون السياستنامه ضبط من يتجرأ على حرق مزارع غيره فى الجرن أو الغيط وإلزامه بدفع ثمن ما أحرقه إذا كان قادرًا على الدفع مع إرساله إلى ليمان الإسكندرية سنة واحدة وإذا كان عديم المقدرة فيرسل إلى الليمان سنتين، وإذا أصاب الحريق جملة مزارع، فيرسل إلى الإسكندرية مدة حياته، وإذا تجاسر على حرق عدة ساقية أحد أو غيرها من آلات الفلاحة فمن بعد تحصيل الثمن منه واسترداده لصاحب الشئ يضرب فاعل ذلك ثلاثمائة كرباج وإذا تجاسر على ذلك دفعة ثانية يضرب أربعمائة كرباج بعد تحصيل الثمن وفى ثالث دفعة يتحصل منه الثمن ويرسل إلى الليمان سنة كاملة، والسبب فى تكرار حوداث إحراق المحاصيل وتخريبها بأن الفلاح كان لا يجنى من زراعتها فائدة، لأن الباشا احتكر وبذا انتفى انتفاع الفلاح منها وهبط إلى مرتبة العامل الأجير، ولم يعد يرى نفسه مرتبطًا بالأرض برباط المصلحة الذاتية فقل اهتمامه سواء فى انتقاء البذور أو إعداد الأرض أو العناية بالمحصول، والنتيجة التى يمكن الوصول إليها من ظاهرة إحراق وتخريب المحاصيل هى أن الفلاحين لم تعد لهم أية مصلحة فى الانتاج وإنما مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان "محمد على" من الحصول على ناتج عملهم(١١٩).

فلما كان الفلاحون قد وصلوا إلى حد الغدر الكامل فى ظل نظام الباشا الاحتكارى فقد استغلوا كل فرصة للسرقة. وقد حاول محمد على يجتث هذه الرذيلة ووصل إلى حد تدمير قرى اتهمت بارتكاب القرصنة أو السرقة، ورغم العقوبات القاسية وسرعة إجراءات الحكومة فإن الفلاحين – على أية حال – استمروا يسرقون الصنادل المبحرة فى النيل ومخازن الحكومة على حد سواء فقد كانوا يسعون إلى خداع الحكومة طالما تقوم بخداعهم – وكانوا يسرقون القمح

الذى لم يتم تخزينه بعد ويسرقون الفول والأرز وانضم الملاحظون الأتراك – الذين كانت رواتبهم تتأخر شهورًا إلى الفلاحين واشتركوا معهم فى السرقة(١٢٠).

وقد وصل الحال بالفلاح أنه كان فى كثير من الأحيان يؤثر أن يتعرض لضرب السياط المبرح على أن يسدد المتأخر عليه من الضرائب لشدة نفوره منها من ناحية ولاعتياده الجلد من ناحية ثانية، وحدث أن استدعى فلاحًا للمثول أمام الهيئة الحاكمة بسبب امتناعه عن دفع الميرى أى ضريبة الأرض فحكم عليه بأن يضرب مائة جلدة وأن يذهب بعد ذلك لإحضار المبلغ، وبعد أن ضرب أعلن أنه لا يملك بارة واحدة فاستدعى ثانية وحكم عليه بمائتى جلدة، ولكنه ظل يؤكد أنه ليس فى مقدوره قط أداء ما تطالبه به الحكومة فاستدعى للمرة الثالثة وضرب ثلاثمائة جلدة دون أن يستطاع الحصول منه على شئ، فأجريت عليه تجربة رابعة وكان نصيبه أربعمائة جلدة عند ذلك دعته الآلام المبرحة إلى أن يعد بالدفع واتضح أنه كان يخفى النقود معه منذ اللحظة الأولى، وكثيرًا ما يعتبر من دواعى الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من ضربات السياط عددًا معلومًا قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومة، ويحل فى المقام الأرفع بينهم أكثرهم على المقاومة جيدًا وأخرهم من الضربات حظًا وعلى الرغم من أن الفلاح قد يكون مدركًا تمام الإدراك ما ركب من قسوة فى خلق الجابى الذى يستنزل عليه العقاب وعلى الرغم من أن العقاب قد يبدو من الصعب احتماله إلا أنه يذعن لهذا الأمر فى استسلام ما بعده استسلام إذا لاحت من وراء ذلك الإذعان بارقة أمل فى إعفائه من دفع أتفه قدر من المال، ووصل الأمر بالباشا محاصرة ناحية كلابش. التى امتنع أهلها عن تأدية الأموال الأميرية بالعساكر وإرسال المتجاسر منهم على تلك الأفعال الرذيلة إلى الليمان أو صلبه بالبلد(١٢١). ومن ذلك ما فعله عربان البحيرة الذين تأخروا عن توريد الأصداف المخصصة عليهم بسبب نقص الأسعار الجارى أخذ الأصداف بها إلى الميرى، وقد أمر الوالى مدير البحيرة بإحضار مشايخهم وإفادتهم بصرف أثمان الصوف لهم حسب سعر الأسواق دفعًا لأطماعهم وبأنهم سيجازون الجزء الصارم فيما لو تأخر توريد ذلك مرة ثانية(١٢٢).

وقد أثر ذلك كثيرًا فى نظام الاحتكار وأدى إلى شكواه من قلة السواعد اللازمة لمزارعه، ومصانعه، وقد تمادى الشبان فى ذلك إلى حد جعل الوالى يبادر بتوقيع عقوبات صارمة بلغت حد الإعدام لكل من يحدث بنفسه، أية عاهة، كما توعد النساء بأن ينلن نصيبهن من العقوبة إذا ثبت أن لهن يدًا فى تلك التصرفات؛ وفضلاً عن ذلك قيد أمر جميع المعهود إليهم بالإشراف على مسائل التجنيد بأن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع حوادث التشويه وإلا عد ذلك إهمالاً منهم فى تأدية واجبهم وحق عليه مجازاتهم بأن تشوه أجسامهم، كما أمرت الحكومة العطارين بعدم بيع سم الفار حتى لا يتمكن الأهالى من وضعه فى عيونهم فيتلفوها كما أعدت بعض من تسبب فى إتلاف أعضائه أو أعضاء غيره، وقررت إغراق النساء اللاتى يسملن عيون أولادهن قبل بلوغهم سن الرشد وأرسلت بعض من أتلف أعضاءه إلى الليمان مدة حياته، كما كونت فرقة من الجنود فمن فقأ عينه أو أصبعه أو أسنانه، ومع ذلك لم تنقطع محاولات التهرب من التجنيد بل لم يخل آلاى واحد من حوادث الهرب والتشوية، وظلت أعداد المقبوض عليهم من المأموريات من أتلفوا أعينهم أو أسنانهم أو أصابعهم تزداد كل يوم وتقدر بالآلاف، كما لجأ بعضهم إلى إحداث تمغة برسم صليب على ذراعهم مدعين النصرانية للتخلص من الجهادية عند طلبهم للفرز[١٢٣].

أما الانتفاضات فى الوجه القبلى فهى بضع انتفاضات ضد جامعى الضرائب والسرايا المساندة لهم، وكان لابد من اتخاذ إجراءات بالغة الشدة، فأحرقت عدة قرى وذبح سكانها، وكان من المعتقد أن هذه الحركات جزءً من خطة الخروج على السلطة التى دبَّرها المنفيون الثلاثة. وأن لاظ أحمد" لم يكن غريبًا (بالنسبة لهم)، ولم تكن ثورة فلاحين، لكنها حدثت بتحريض من لاظ "أحمد" الذى كان أميرًا على قوص "وقنا" فى محاولة منه للاستيلاء على الحكم، ربما كان ذلك هو ما حدث، لكن سكان الوجه القبلى الذين عوملوا بشراسة من قبل العهد الجديد لتأييدهم للمماليك هبوا فى محاولة للثورة على محمد على تحت وهم عودة وشيكة لسلطة المماليك بمعونة من لاظ "أحمد"وتقول عفاف

لطفى هذا يفسر من غير شك حرق القرى وذبح سكانها، بينما لا يفسره رفض دفع الضرائب وحده. وقد كان من المغرى افتراض أن ثورة جاءت فى أعقاب احتكار الحبوب، يمكن أن ينظر إليها فى ضوء السبب والنتيجة، لكن كان هناك ما يشير إلى محاولة لقلب الحكومة، وهو ما ذهب إلى مدى أبعد من مجرد ثورة فلاحين(١٢٤).

أما باقى حركات العصيان المسَّلح فقد تركزت فى الدلتا فى منطقتين "المنوفية" و"إسنا" فى الصعيد. بدأت ثورات الصعيد بثورة فى عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م بزعامة رجل يدعى الشيخ "أحمد الصالح". جمعَّ حوله أتباعًا يقال إنهم بلغوا أربعون ألفًا، وأنه أصبح مغترًا بنفسه لدرجة أنه عين أتباعه مديرين، ووضع يده على مخازن الحكومة وأرصدتها، وعندما أُرسل إليه جيش لمحاربته انتهت الثورة مع أول طلقة بندقية، وبعد عام قام أحمد آخر يُلقب بالمدعى أو الوزير بحركة مماثلة فى البعيرات – قرية من توابع مدينة الأقصر على الشاطئ الغربى للنيل – ضد التى استخدمها محمد على، ولكن فى نهاية الأمر تم القضاء على تلك الثورة بدفع ضريبة فرضت على بضائعه الواردة معه إلى القصير عند عودته من مكة، وقام بتأليب السكان المحليين على الثورة، وذهب إلى قنا وإسنا وفرشوط حيث واجهم الجيش، وخاصة أن الناس فى قنا وإسنا قد أظهروا أشد الكراهية للتجنيد الإجبارى(١٢٥).

كانت حركات العصيان المسلح هذه جميعها أمثلة واضحة على المقاومة لسياسات الحكومة بجميع أنواعها للتجنيد، وللسخرة والضريبة الجديدة، والفردة، التى فرضت عام ١٨٢٢. وللزيادة فى ضرائب الأرض التى ارتفعت لتبلغ ٢٢% وفى نفس الوقت كانت هذه سنوات الكوارث الطبيعية ففى عام ١٨٢٠ غمر النيل الحقول ودمر المحاصيل، وكان ذلك نذيرًا بأول ظهور لوباء الكوليرا، الذي سبب أضرارًا بالغة، وامتد الجفاف إلى السنة التالية التى شهدت انتشارًا آخر للطاعون، وكانت هذه سنوات الخوف المادى والجوع والبلاء المعنوى.(١٢٦).

وقد وقعت ثورات الدلتا فى منطقتين كان فيهما أعداد ذات شأن من السكان البدو، ففى عام ١٨٢٣ قامت فى إقليم منوف، كان الباعث الضرائب المرتفعة للغاية التى كان يبتزها مندوبو محمد على باشا، وكذلك التجنيد الإجبارى. وثورة الشرقية عام ١٨٤٦ حيث قامت قرى أكملها بتسليح نفسها لتحدى موظفى الحكومة، على اعتبار أن الرجال الذين جمعوا للعمل فى مضارب الأرز أسرعوا بالعودة إلى حقولهم حيث يتكسبون أكثر بالعمل لأنفسهم، ولأن غياب محمد على وإبراهيم فى إستانبول نتج عنه سلسلة من الثورات السلبية، برفض "مشايخ البلاد دفع ضرائبهم المعتادة أو إرسال الرجال لخدمة رجال الحكومة، وأنه فى بعض الحالات حدث أن أبعد ممثلى الحكومة عن القرى سواء بالقوة أم بالإرهاب، وأن الرجال كانوا يتجنبون دفع ضريبة الخراج، والفردة بالهرب من قراهم، علاوة على أن الأجور التى كانت تدفع للعمال وهمية، وكان فى كل من منوف والشرقية تجمعات كبيرة من البدو فقد شهدت منوف تدفق القبائل من الصحراء الليبية من أولاد على الفارين من الحروب القبلية فى أقاليمهم، وبينما كانت الشرقية مجالاً للهنادى والهوارة. وكان الآخرون قومًا حديثى الاستقرار لم يتعلموا الخضوع للسلطة. وكان أبناء هذه القبائل فيما مضى يستخدمون كقوات احتياط بواسطة المماليك، كما استمر بعضهم فى واقع الأمر لنفس المهمة بواسطة جيش محمد على. وربما استنكر مثل هؤلاء الرجال أن يجندوا إجباريًا فى الجيش كجنود عاديين متساويين فى ذلك مع الفلاحين الذين كانوا يحتقرونهم[١٢٧].

الزى والملبس

هناك ملامح عامة بين معظم الفلاحين، فالفلاح عادة لا يعتنى بشعر الرأس، وهو يقصره، وإذا مات أحد أقاربه من الذكور يطلق شعر لحيته حتى تمضى أيام الحداد.

كما يعتنى بإطالة شاربه ولا يحلق اعتزازًا برجولته، وحينما يتقدم فى السن يطلق لحيته لأن ذلك دليل على التوقير والمهابة، ويحلقون شعر رأس

الأطفال لأن ذلك من النظافة والمحافظة على الصحة، ويترك عادة للطفل شعيرات قليلة فى مقدمة الرأس وهى عادة أشبه بالتقليد الدينى. أما العناية بالشعر عند النساء هى جزء من العناية بالجمال والمحافظة على الصحة، ولكنها فى القرى لا تتجاوز الحالة النسائية فيصغر النساء الشعر على شكل جدائل تُطَّول بأشرة سوداء أو ملَّونة توصل بها، وتكون تحت غطاء الرأس (المنديل) أو الملاءة التى تتدثر بها. وللفلاحين من الجنسين، منذ القدم عناية بإزالة شعر الجسم، فى المواضع الداخلية، وذلك بالشفرة أو بعجينة تصنع من السكر والليمون (تشبه الحلاوة). ومن عاداتهم القديمة، التى تماثل ما لدى غيرهم من الشعوب، عادة الوشم، للزينة والصحة وهى عادة عرفها الفلاح منذ القدم، ومارسها واتخذها للزينة والصحة، واتباعًا للعادات والتقاليد المتوارثة(١٢٨).

وهم يثقبون شحمتى الأذن، لكى يهيئنون مكانًا للقرط فى الأذن، ويعدون الثقبين منذ الطفولة المبكرة، وأحيانًا يثقبون جانب الأنف، كما يثقبون الأذن، ويوضع فى الثقب خيط يحفظه إلى أن يحين استبداله بالقرط، وفى بعض الجهات، يثقبون أذن الغلام اليمني.

وهم يقومون بعملية الختان بين السادسة والعاشرة من عمره، وهى عادة دينية يجرى عليها المسلمون والأقباط ويقوم بها الحجامون فى القرى وتؤدى باحتفال يحف به السرور والفرح وتتبادل فيه التهانى.

والفلاح لا يسم وجهه بقطوع وندوب فى الجلد، كما يفعل النوبى والسودانى، بل هو يلوَّن جلده بالوشم، كما سبق الذكر. والوشم يكاد يلون عامةً لدى النساء والرجال منذ المراهقة وهى عادة شعبية شديدة الذيوع فى الريف. ويكون فى وسط الجبهة أو الذقن أى على الصدغ أو على ظاهر اليد، على صورة نُقط أو نقوش أو رسوم، وأحيانًا يكون على الصدر أو الظهر أو البطن ويكون فى هذه الحالة رسومًا أو صورًا ساذجة غير متقنة، لسيف أو شجرة، أو بكتابة الاسم، والأقباط يرسمون صورة الصليب فوق الرسخ فى مؤخرة الكف، أو يكتبون تاريخ السنة التى حجوا فيها إلى بيت المقدس، والخضاب بالحناء للشعر

أو اليد عادة مصرية أصيلة للتزين، حيث يسحق ورق الحناء ويجعل عجينة توضع وهى دافئة فوق الموضع صبغة وتلوينه[١٢٩]. والنساء المترملات يصبغن شعرهن بها للتجميل والظهور بمظهر الشابات للفوز بزواج جديد، أما الشابات فالحناء بالنسبة لهن، تكون للجمال والنظافة، وتصبغ رءوس الأطفال بالحناء عقب حلاقتها بالشفرة. والكحل عادة مصرية، وهو ذو لون أسود ويوضع فى العين للتزين والعلاج، وهو نوع من الزينة رخيص الثمن، يصنع من بعض الأعشاب، وتستعمله المرأة وأطفالها.

والختان والكحل، والوشم وجميع هذه العادات من وسائل التجميل والعلاج، هى أيضًا لأغراض أخرى تتعلق بالاعتقادات مثل منع الحسد، وجلب البركة وما إلى ذلك، ولا تخلو هذه العادات القديمة من معان وتفسيرات ورموز[١٣٠].

وملابس الفلاح تمتاز ببساطتها، وإذا كان هناك تشابه ملحوظ بين الطبقات الشعبية فى بلاد العالم، أو على الأقل فى البلاد الأفريقية، وأشكالها فلمصر من حيث الزى والملبس ميزة خاصة، فالملابس فيها خالية من التعقيد، تجمعها وحدة شاملة فى جميع الأقاليم. وكما وحدت الأرض بين الفلاحين ومنحتهم طابعًا خاصًا، وحدت كذلك بينهم فى الزى والملبس.

وملابس الفلاح تكاد تخلو من التأنق. وغطاء الرأس عبارة عن "اللبدة" وهى مصنوعة من الصوف تغطى الرأس، ولكنها لا تقى كثيرًا من الشمس، وهى المميز للفلاح حتى أن من العبارات المألوفة التعبير عنه بكلمة "أبولبدة" وهو لقب يطلق على أبطال القصص الشعبية، وغطاء الرأس للأطفال هو الطاقية المصنوعة من القطن. أما الفلاح الأكثر سعة أو الأكثر تأنقًا فيحيط غطاء الرأس بقماش أبيض بلفه حول الطاقية أو اللبدة وقد يستعمله أيضًا كوفيه حول العنق والعمامة ترجع فى منشئها إلى التقاليد العربية الإسلامية الوافدة على البلاد أيام الفتح الإسلامى[١٣١].

والجلباب هى لباس الفلاح وتكون زرقاء اللون مائلة إما إلى البياض أو

قاتمة، وهى من القطن، على شكل قميص بدون رقبة وبدون حزام، مقفل إلى أسفل الصدر وطويل يبلغ القدمين له كمان طويلان وهو فضفاض متسع الجوانب مشقوق من فوق الصدر يسمح برؤية الصديرى بأزراره وخطوطه. والجلباب ثوب فضفاض مرن، يسمح للفلاح أن يستخدمه أثناء عمله بحرية، وأن يثنى أطرافه عند الحاجة حينما يضطره حفر الأرض أو استعمال الفأس أو جنى المحصول إلى شتى الحركات والأوضاع الجسمية، فيكون جلبابه سهل الاستعمال قابل للثنى والبسط (١٣٢).

والفلاح يمشى حافى القدمين أثناء عمله وعند فراغه ينتعل ما يسمى بلغة وهى حذاء شعبى معروف، يكسو القدم من أمام ويترك الكعب عاريًا والفلاح يلبسها فى الأعياد والمناسبات وبعد الوضوء. وجلابيب الأطفال تُلبس بدون ملابس داخلية تحتها، وتكون قصيرة ومن ألوان زاهية خلافًا لجلابيب الرجال(١٣٣).

وللنساء ملابسهن وهى من أقمشة زاهية الألوان، وهن يضفين على رؤسهن عصائب مزركشة، محلاة بالخرز والترتر.

أما ملابس البنات، فطبيعة الحال، ليست فى بساطة ملابس الرجال والأطفال ففيها تعقيد يسير لابد منه، وهى عند الخصر وعند الثديين تضيق وتتسع لكى تبدى معالم الأنوثة ومفاتن الجسم النسوى، وهى من أقمشة قطنية ذات ألوان زاهية وشعورهن مغطاة بمناديل من الموسلين الجميل، مما تعرضه الأسواق وهن يعقدن أطرافها على رءوسهن. والنساء الفلاحات حينما يخرجن إلى الطريق يغطين رؤسهن، وحينما يقابلن الرجال يحجبن أسفل وجوههن بالبراقع ذات اللون الأسود ويضعف الملاية على أجسامهن إلى القدمين تسترًا واحتشامًا وإخفاءً لمفاتن أجسامهن عن أعين الرجال مما يجعلهن أكثر حرية وأجسامهن أكثر مرونة وأقدر على السير والحركة، وهذه الملاية من نسيج صوفى مصنوع بأيدى الفلاحين أنفسهم فى جرجا وقنا يسمونها "المقندلة"، أما فى الفيوم فتصنع من أقمشة ناعمة ذات لمعان(١٣٤).

والنساء القرويات يتحلين ببعض الحلى المعدنية والأحجار ذات الألوان الزاهية، فيضعن فى العنق العقود من ألوان صفراء وزرقاء ثم يضعن فى أيديهن أساور من الزجاج أو الفضة، أو الذهب حسبما تكون حالتهن من السعة أو الضيق، من الفقر أو الغنى، ويضعن حول الساقين الخلخال وهو حلقة سميكة من النحاس أو الفضة وهو يحل محل خاتم الزواج ويجب على المرأة أن تحمله دائمًا، ولها أن تبيع كل شئ ما عدا الخلخال فلا يجوز بيعه، وفى حالات الحداد فى الأسرة تترك لبس حليها مثل العقد والقرط والأساور، أما الخلخال فلا تنزعه إلا عند موت زوجها، والريفية لا تلبس حذاء ولا جوربًا ولكنها تنتعل أحيانًا نعلين كنعلى الرجال والخلخال له شأنه الخاص فى زينة الفلاحة وفى أغانى الفلاحين وعادات الزواج والعرس(١٣٥).

أما عن الحاله الصحية للفلاح، فنجد أن الحياة التى يحياها فى الحقل تجعله يواجه الطبيعة بجسمه ويتغلب على العوامل الجوية من برد وحر، ويصارع عناصر الطبيعة من طين وماء وهواء، لا يكاد ملبسه الخفيف الفضفاض يحميه، ولا يكاد يشعر بالآلام، فلا تؤثر فيه الجراح القاسية، ولا يحتاج فى مسكنه وفى نومه للترف، فهو يفترش الأرض، ويلتحف السماء فى كثير من الأحيان، ويتحمل الصداع، والزكام بصبر وجلد، ولا تزعجه الروائح الكريهة، كما يتمتع بكامل شهيته للطعام والشراب، وحواسه قوية منتبهة، وسمعه مرهف دقيق غير أن قدرة التحمل، وعدم المبالاة كثيرًا ما ينشأ عنها تعرضه للأمراض المؤذية التى تشوه جسمه وتفنى قواه، فالأمراض المتوطنة تهاجمه، والسل، والجزام، والبلهارسيا، والأنكلستوما، والملاريا، من أمراض البيئة الريفية تهاجمه، وفى بعض البلاد يزيد ضحايا هذه الأمراض عن ٨٠% من الأهلين وهى كلها تنشأ عن عدم النظافة، وعن استمرار ملابسه الطين والأوحال أثناء العمل الزراعى(١٣٦).

كما ينتشر الرمد بصورة مزعجة بين القرويين، ورغم أن خضرة الحقول تريح الأعين، فإن الشمس، وحدة ضوئها، والغبار السميك الذى يهب من

الصحارى الغربية، والأرواث والأوحال والذباب والحشرات، كل ذلك يتضافر على إلهاب الأعين منذ الطفولة وقل أن يجتاز الإنسان قرية من القرى دون أن يلحظ كثرة المصابين بالعمى والعور(١٣٧).

واستعمال الماء غير النقى، وحفاة الأقدام فوق الأرض المبللة بالماء، أو فى القنوات الموحلة كل ذلك يدخل عن طريق الجلد ميكروب البلهارسيا إلى الأجسام بنسبة ٩٠% من الفلاحين لأن هذا الميكروب يتوالد وينمو ويقوى فى الرطوبة والمياه والمستنقعات بالقرى، وقد كثرت هذه البرك بسبب تعميم نظام الرى الدائم وكثرة المياه فى القنوات والبرك.

كما أن البول الدموى إذا أهمل علاجه صار مزعجًا ويؤدى إلى إضعاف الفلاح وسلب قواه، كما يسبب حصى المثانة والقروح والبواسير فيها، وقد يصعد التقيح إلى الكلى والكبد بل وإلى العين.

وعدوى البلهارسيا تنتقل بواسطة البول وعدوى الأنكلوستوما بواسطة البراز، وكلاهما من الأمراض المتوطنة الشديدة الفتك بصحة الفلاحين وقواهم المنتجة، والأنكلستوما أقل من البلهارسيا ولكنها أشد خطرًا، لأنها تأكل الكرات الحمراء من الدم. ولما كان الفلاحون لا يتبرزون داخل المراحيض بل يقضون حاجتهم خارج المساكن فى أى مكان من الحقل فإنهم بذلك يسببون انتقال العدوى بهذه الأمراض إذا كانوا مصابين بها، وبذلك يساعدون على انتشارها إذ أن الفلاحين يمشون حفاة الأقدام، ويتمددون على الأرض دون أى احتياط، وهذه الديدان تنتقل عدة أمتار فى الظلام، وتكمن فى الرطوبة ومنها تسلك طريقها تحت الجلد إلى الأمعاء. وقد أصبح الفلاحون بسبب انتشار هذه الأمراض ممتعضى الوجوه، ضعاف الأجسام، لا تقوى بنيتهم المتينة على مقاومتها والنجاة من أضرارها(١٣٨).

الهوامش:

(١) هنرى حبيب عيروط، الفلاحون، ترجمة محي الدين اللبان، وليم داوود مرقص، المجلس الأعلى للثقافة، رقم ٤٤٨، القاهرة ٢٠٠٥ ، ص٢٧.

(٢) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق، ص٢٧.

(٣) نفسه، ص٢٨.

(٤)هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص٢٧، ٢٨.

(٥) نفسه، ص٤٠.

(٦) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص٤١.

(٧) نفسه، ص٤٢.

(٨) نفسه، ص٩٢.

(٩) نفسه، ص٩٧.

(١٠) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص٩٨.

(١١) نفسه، ص١٠١.

(١٢) نفسه، ص١٠٦.

(١٣) نفسه، ص٢٦٢.

(١٤) نفسه، ص٢٦٤.

(١٥) عبدالعزيز صالح، الأرض والفلاح فى مصر الفرعونية، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر عبر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٥٥.

(١٦) مصطفى كمال عبدالعليم، الأرض والفلاح فى مصر فى عهد البطالمة، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر عبر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عبر العصور، القاهرة ١٩٧٤، ص ٨٤.

(١٧)مصطفى كمال عبدالعليم، المرجع السابق، ص٨٦.

(١٨) نفسه، ص١٠٠.

(١٩) نفسه، ص١٠١.

(٢٠) مصطفى العبادى، الأرض والفلاح فى مصر الرومانية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤، ص١١٥.

(٢١) نفسه، ص ص١٣٦، ١٣٧.

(٢٢)مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص١٤٢، ١٤٣.

(٢٣) سيدة إسماعيل كاشف، الأرض والفلاح فى مصر الإسلامية، ضمن كتاب الأرض والفلاح على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤، ص١٥٧، ١٥٨.

(٢٤) نفسه، ص١٦٠.

(٢٥) نفسه، ص١٧٤.

(٢٦) نفسه، ص١٩٩.

(٢٧) سعيد عبدالفتاح عاشور، الفلاح والأرض فى عصر الأيوبيين والمماليك، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤، ص٢٢١.

(٢٨) سعيد عبدالفتاح عاشور، المرجع السابق، ص٢٢٢.

(٢٩) سعيد عبدالفتاح عاشور، المرجع السابق، ص٢٢٣.

(٣٠) إبراهيم المويلحى، الأرض والفلاح فى العصر العثماني، ص٣٦.

(٣١) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٣٦، ٢٣٧.

(٣٢) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ص٢٣٨- ٢٤٠.

(٣٣) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة، أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧، ص٦٧.

(٣٤) هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص٦٨- ٦٩.

(٣٥) هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص٧٠- ٧٢.

(٣٦) نفسه، ص٢٤٠، ٢٤١.

(٣٧) هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص٢٤١، ٢٤٢.

(٣٨) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٤١، ٢٤٢.

(٣٩) نفسه، ص٢٤٦.

(٤٠) أحمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، دار المعارف بمصر، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ص٣٨.

(٤١) عبدالرحمن بن حسن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، عن طبعة بولاق – تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨، ص١٧.

(٤٢) نفسه، ص٣٢.

(٤٣) نفسه، جـ٤، ص١٠٠.

(٤٤) نفسه، ص١١٤.

(٤٥) نفسه، جـ٤، ص١٥٥.

(٤٦) أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص٤٠.

(٤٧) أحمد أحمد الحتة ، المرجع السابق، ص٣٨.

(٤٨) نفسه، ص٤٢.

(٤٩) نفسه، ص٣٨.

(٥٠) عبدالرحمن بن حسن الجبرتى، المرجع السابق، جـ٤، ص٣٢٠.

(٥١) نفسه، جـ٤، ص ص٣٤٩، ٣٥٠.

(٥٢) هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص٤٤.

(٥٣) نفسه، ٦٧.

(٥٤) على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر، ١٨١٣– ١٩١٤، وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣١.

(٥٥) رءوف عباس حامد، الملكيات الزراعية المصرية، ودورها فى المجتمع المصرى ١٨٣٧– ١٩١٤، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣، ص٤٥.

(٥٦) على بركات، المرجع السابق، ص٢٩.

(٥٧) رؤوف عباس حامد، المرجع السابق، ص١٤.

(٥٨) رزق نورى، الفساد الإدارى فى عصر محمد على (١٨٠٥– ١٨٤٨) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢٨.

(٥٩) نفسه، ص١٣٠، ١٣١.

(٦٠) رزق نورى، المرجع السابق، ص١٣١.

(٦١) نفسه، ص١٣٢.

(٦٢) نفسه، ١٣٦.

(٦٣) على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣- ١٩١٤، ص ص٣٧، ٣٨.

(٦٤) السلطة وعرضحالات المظلومين من عصر محمد على ١٨٢٠- ١٨٢٣، إشراف محمد صابر عرب، تصدير أحمد زكريا الشلق، إعداد ودراسة، ناصر عبدالله عثمان، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، القاهرة، ص١٤.

(٦٥) المرجع السابق، ص١٥.

(٦٦) على بركات، المرجع السابق، ص ص٣٤، ٣٥.

(٦٧) رءوف عباس حامد، المرجع السابق، ص٣٠.

(٦٨) على بركات، المرجع السابق، ص٣٦.

(٦٩) رءوف عباس حامد، المرج السابق، ص٣٥.

(٧٠) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٤٢.

(٧١) نفسه، ص٢٤٣- ٢٤٤.

(٧٢) قانون نامه مصر، الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمة وتعليق، أحمد فؤاد متولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٢، ٣٣.

(٧٣) نفسه، ص٣٨.

(٧٤) نفسه، ص٤٥.

(٧٥) قانون نامه مصر ، ص ص٣٥، ٣٦.

(٧٦) المرجع السابق، ص٦٤- ٦٦.

(٧٧) المرجع السابق، ص ص٧٠، ٧١.

(٧٨) كينث كونو، فلاحو الباشا، الأرض والجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠- ١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوقى، ص٥٠-٥٢.

(٧٩) نفسه، ص٥٥.

(٨٠) محمد فؤاد شكرى، عبدالله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربى بمصر، القاهرة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، ص٢٤٥، ٢٤٦.

(٨١) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص٢٤٦، ٢٤٧.

(٨٢) نفسه، ص٢٤٧.

(٨٣) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق، ص٢٤٧، ٢٤٨.

(٨٤) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٤، ص١١٢، ١١٣.

(٨٥) نفسه، ص١١٢، ١١٣.

(٨٦) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ، المرجع السابق، ص١١٧.

(٨٧) على بركات، المرجع السابق، ص ص٤١، ٤٢.

(٨٨) نفسه، ص٤١، ٤٢.

(٨٩) عبدالرحمن الجبرتى، المرجع السابق، جـ٤، ص١٧٩.

(٩٠) نفسه، جـ٤، ص٢٣٠.

(٩١) نفسه، جـ٤، ص٣٤٤.

(٩٢) نفسه، جـ٤، ص٣٩٢.

(٩٣) رزق نورى، المرجع السابق، ص٨٤.

(٩٤) رزق نورى، المرجع السابق ، ص٩٣.

(٩٥) نفسه، ص١١٩.

(٩٦) جلبرت سينوية، الفرعون الأخير محمد على، تقديم: ديروش نوبلكور، ترجمة عبدالسلام المودوى، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٤٧.

(٩٧)جلبرت سينوية ، المرجع السابق، ص٢٤٧، ٢٤٨.

(٩٨) على بركات، المرجع السابق، ص٤٠، ٤١.

(٩٩) عفاف السيد لطفى مارسو، مصر فى عهد محمد على، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، ترجمة عبدالسميع عمر زين الدين، مراجعة السيد أمين شلبي، (٤٥٥) القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٩٩، ٢٠٠.

(١٠٠) على بركات، المرجع السابق، ص٤٠.

(١٠١) عفاف لطفى السيد مارسو، المرجع السابق، ص٢٣١.

(١٠٢) جلبرت سينوية، المرجع السابق، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(١٠٣) نفسه، ص٢٤٢.

(١٠٤) جلبرت سينوية ، المرجع السابق، ص٢٤٩، ٢٥٠.

(١٠٥) نفسه، ص٢٥٠.

(١٠٦) كينيث كونو، المرجع السابق، ص١٦٢.

(١٠٧) على بركات، المرجع السابق، ص٤٣.

(١٠٨) نفسه، ص٤٣.

(١٠٩) كينيث كونو، المرجع السابق، ص١٦٣.

(١١٠) محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٧، ص٥٩.

(١١١) محمد محمود السروجى ، المرجع السابق، ص٦٠، ٦١.

(١١٢) محمد محمود السروجى ، المرجع السابق، ص٦١، ٦٢.

(١١٣) عفاف لطفى السيد مارسو، المرجع السابق، ص١٩٩.

(١١٤) أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر ، " دراسة وثائقية لنظام الاحتكار ، واثره فى التطور الاقتصادى لمصر" الجزء الاول (١٨٠٠ – ١٨٤٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤، جـ١، ص٢٦٨.

(١١٥) محمد أحمد حسن الدماصى، المرجع السابق، ص٢٦٨، ٢٦٩.

(١١٦) نفسه، ص٢٦٩.

(١١٧) محمد أحمد حسن الدماصى، المرجع السابق ، ص٢٦٩، ٢٧٠.

(١١٨) محمد أحمد حسن الدماصى، المرجع السابق ، ص٢٧٠.

(١١٩) محمد أحمد حسن الدماصى، المرجع السابق ، ص٢٧١.

(١٢٠) نفسه، ص٢٧٢.

(١٢١) محمد أحمد حسن الدماصى، المرجع السابق ، ص٢٧٣.

(١٢٢) نفسه، نفس الصفحة.

(١٢٣) محمد أحمد حسن الدماصى، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(١٢٤) عفاف لطفى السيد مارسو، المرجع السابق، ص٢٠٠.

(١٢٥) عفاف لطفى السيد مارسو، المرجع السابق ، ص٢٠٠، ٢٠١.

(١٢٦) نفسه، ص٢٠١، ٢٠٢.
(١٢٧) عفاف لطفى السيد مارسو، المرجع السابق ، ص٢٠٢، ٢٠٣.
(١٢٨) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق، ص١٥٩.
(١٢٩) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص١٥٩- ١٦١.
(١٣٠) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص١٦٠، ١٦١.
(١٣١) نفسه، ص١٦١، ١٦٢.
(١٣٢) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص١٦٢.
(١٣٣) نفسه، ص١٦٢، ١٦٣.
(١٣٤) نفسه، ص١٦٣.
(١٣٥) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص١٦٤.
(١٣٦) نفسه، ص١٦٥، ١٦٦.
(١٣٧) هنرى حبيب عيروط، المرجع السابق ، ص١٦٦.
(١٣٨) نفسه، ص ص١٦٦، ١٦٧.

ثبت المصادر والمراجع

ابراهيم المويلحى، الأرض والفلاح فى العصر العثمانى، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤.

السلطة وعرضحالات المظلومين من عصر محمد على، ١٨٢٠- ١٨٢٣، إشراف، محمد صابر عرب، تصدير. أحمد زكريا الشلق، إعداد ودراسة ناصر عبدالله عثمان، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩.

أحمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، دار المعارف بمصر ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠.

أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، "دراسة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره فى التطور الاقتصادى لمصر" الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

جلبرت سينويه، الفرعون الأخير محمد على، تقديم ديروش نوبلكور، ترجمة عبدالسلام المددونى، منشورات الجمل، بغداد- بيروت، ٢٠١٢.

رءوف عباس حامد، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى، ١٨٣٧- ١٩١٤، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣.

رزق نورى، الفساد الإدارى فى عصر محمد على ١٨٠٥- ١٨٤٨م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠١٠.

سعيد عبدالفتاح عاشور، الأرض والفلاح فى مصر فى عصر الأيوبيين والمماليك، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤.

سيدة إسماعيل الكاشف، الأرض والفلاح فى مصر الاسلامية، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤.

عبدالرحمن بن حسن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، عن طبعة بولاق، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٨.

عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصري فى القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٤.

عبدالعزيز صالح، الأرض والفلاح فى مصر الفرعونية، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤.

عفاف السيد لطفى مارسو، مصر فى عهد محمد على، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، ترجمة عبدالسميع عمر زين الدين، مراجعة السيد أمين شلبى رقم ٤٥٥، القاهرة ٢٠٠٤.

على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر، ١٨١٣– ١٩١٤، وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٤.

قانون نامه مصر، الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٨٦.

كينيث كونو، فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحري (١٧٤٠– ١٨٥٨)، ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوقى، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠.

محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة ١٩٤٤.

محمد فؤاد شكرى، عبدالله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢.

محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٦٧.

مصطفى العبادي، الأرض والفلاح فى مصر الرومانية، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤.

مصطفي كمال عبدالعليم، الأرض والفلاح فى مصر فى عهد البطالمة، ضمن كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤.

هنرى حبيب عيروط، الفلاحون، ترجمة محي الدين اللبان، وليم داوود مرقص، المجلس الأعلى للثقافة، رقم ٤٤٨، القاهرة ٢٠٠٥.

هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧.